

المحضر النهائي للجلسة الرابعة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ . داتكو (رومانيا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسراييليان
السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ر • م • تيمرباييف
السيد ج • ف • بردنيكوف
السيد ف • ي • سكوموروخين
السيد م • ف • كوبيش
السيد ج • ف • انتسيفيروف

أثيوبيا

الأرجنتين

السيد ف • يوهانيس
السيد خ • كاراساليس
السيد غارسيا موريتان
السيد ر • فيلامبروزا

أستراليا

ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)

السيد ر • روو
السيدة ج • كورتني
السيد ه • فيغندر
السيد م • غردتس
السيد و • أ • فون دن هاغن
السيد ف • ايلبه
السيد ج • بفيرشكه

أندونيسيا

ايران (جمهورية — الاسلامية)

السيد سوتوواردو
السيد اندرجاتي
السيد هاريهاتارام

ايطاليا

السيد ن • ك • كامياب
السيد ف • س • سرجاني

السيد م • اليسي
السيد م • بافمزي
السيد ل • فيراري برافو
السيد ب • كابران

باكستان

البرازيل

السيد ك • نياز
السيد س • أ • دي سوزا ايسيلفا
السيد س • دي كيروز دوارته

بلجيكا

السيد دوباس
السيد ج • م • نوارفالميس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا

السيد ب • بوبتشيف
السيد ك • براموف
السيد ن • ميخائيلوف

بورما

السيد أ • مونخ مونخ جي
السيد أ • بي تيان تين
السيد أ • تان تون

بولندا

السيد س • توربانسكي
السيد ج • تشمبنسكي
السيد س • تشيالوفيش
السيد ت • ستروپواس

بيرو

السيد س • كاستيلو راميريز

تشيكوسلوفاكيا

السيد م • فيفودا
السيد ج • ماتوسك

الجزائر

السيد أ • طفار
السيد أ • بوبازين

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد ج • دمبسكي
السيد ه • تيليكه

رومانيا

السيد ا • داتكو
السيد ت • مالميسكانو
السيد أ • يونسكو
السيد ب • بالويو
السيد أ • كريستو
السيد أ • بوبسكو

زائير

السيد ا • ازاكي كابيا

سري لانكا

السيد ج • دمانابالا
السيد ه • م • ج • س • باليهاكارا
السيد ب • كاريواواسام

السويد

السيد ر • أكيوس
السيدة أ • بونير
السيد ه • برغلوند
السيدة أ • م • لاو
السيد ل • أ • وينغرن
السيد ج • لوندن
السيدة f • ثورسون

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين

السيد تشيان جيا دونغ
السيدة وانغ شووين
السيد لياونغ د فونغ
السيدة جي ييوان
السيد سوو كايمونغ
السيد جيانغ زوكسي
السيد تشانغ ويدونغ

فرنسا

السيد ف • دي لاغورس
السيد ه • ريني
السيد ج • مونتاسييه
السيد أ • لوبيز أوليفر
السيد ت • لابرادور

فنزويلا

السيد ج • ر • سكينر
السيد ب • نونيز موسكويرا

كندا

كوبا

كينيا

مصر

السيد س • الفرارجي
السيد أ • حسن
السيد أ • ماهر عباس

المغرب

السيد ع • الصقلي
السيد أ • هلال

المكسيك

السيد أ • غارسيا روبليس
السيد ب • ماسيدو ريبا
السيدة غونزاليس اي رينجرو

المملكة المتحدة

السيد ر • ا • ت • كرومارتي
السيد ج • كوبر
السيد د • أ • سلين
السيد ج • ريتشاردز
السيد ج • ف • غوردن

منغوليا

السيد د • اردمبلخ
السيد س • أو • بولد

الحاضرون في الجلسة (تابع)

نيجيريا

السيد ج . أ . أوبو
السيد أو . اكينديلي
السيد ك . ب . اوديديبا

الهند

السيد م . دوبي
السيد س . ك . شارما

بنغلاديش

السيد د . ميستر
السيد ف . غايدا
السيد ت . توث

هولندا

السيد ي . راماكسر
السيد ز . ج . اكيرمان

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ن . كلاين
السيد ن . كاريرا
السيدة ك . كريستبورغر
السيد ر . هورن
السيد ر . نورمان
السيد ب . كوردن

اليابان

السيد ر . ايماي
السيد م . كونيشي
السيد ك . تاناكا
السيد ت . كاواكيتا
السيد ت . ايشيكوري

يوغوسلافيا

السيد ك . فيداس
السيد م . ميخايلوفيتش
السيد د . مينيتش

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام :

السيد ر . جايبال
السيد ف . بيراساتيغي

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : افتتحت الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح • يتابع المؤتمر اليوم النظر في البند ٦ من جدول أعماله ، المحنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " غير أنه يمكن لأي عضو يرغب في ذلك أن يثير أي موضوع يتعلق بأعمال المؤتمر ، وذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

لدى في قائمة المتكلمين اليوم ممثل سرى لانكا ، وبورما ، ومصر ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية إيران الإسلامية ، ويوغوسلافيا • وقبل اعطاء الكلمة لممثل سرى لانكا الكريم ، السفير دانا بالا ، لتقديم الوثيقة CD/492 ، التي تم توزيعها توا ، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة اينغا ثورسون ، السفيرة ووكيلة الوزارة ، والتي كانت طيلة سنوات عدة رئيسة لوفد السويد • والنشاط الدؤوب والرائع للسيدة ثورسون لصالح نزع السلاح والسلام معروف ومقدر حق التقدير من الجميع • وأود أن أشكرها بالغ الشكر على الاهتمام الذي تبديه في أعمال مؤتمراتنا •

أعطي الكلمة الآن لممثل سرى لانكا الكريم •

السيد دانا بالا (سرى لانكا ، منسق مجموعة ال ٢١) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيدى الرئيس ، أود أولا أن أشرك وفد بلادى بالمشاعر الطيبة التي عبرتم عنها إذ أعلنتم عن ارتياحكم لوجود السيدة ثورسون بيننا هذا الصباح • سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن أدلي ، باسم مجموعة ال ٢١ ، ببيان مقتضب لتقديم الوثيقة CD/492 المعنونة " مشروع ولاية لهيئة فرعية مخصصة معنية بحظر التجارب النووية " التي تفضلت الأمانة ووزعتها اليوم • والوثيقة CD/492 معالمة ، في جوهرها ، للوثيقة CD/438 التي قدمها الوفد المكسيكي الى المؤتمر بتاريخ ٢٤ شباط /فبراير ١٩٨٤ ومشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/492 قد تمت الموافقة عليه بالا جماع من جانب أعضاء مجموعة ال ٢١ ، وقد كلفتني المجموعة أن أطلب منكم ، سيدى الرئيس ، أن تفضلوا بعرض الوثيقة CD/492 على المؤتمر بهدف دراستها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسة العامة المنوى عقدها يوم الثلاثاء ٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤ •

وتتذكرون ، سيدى الرئيس ، أنكم أجريتم ، في بداية أعمالنا لهذا الشهر ، مشاورات غير رسمية ومفتوحة العضوية لانشاء هيئات فرعية تعنى بمختلف بنود جدول الأعمال ، بما فيها البند ١ وقد انقضى حوالي اربعة أسابيع منذ ذلك الحين دون تحقيق أي تقدم ، على الرغم من العمل الشاق الذي قمتم به • ودون الدخول في التفاصيل ، أود أن أشير الى أن العمل الذي قامت به مجموعة ال ٢١ ، إذ قدمت الوثيقة CD/492 بهدف اتخاذ قرار بشأنها يعكس قلق المجموعة لعدم تمكن المؤتمر من احراز تقدم ، أيا كان هذا التقدم ، حول هذه القضية التي تتمتع بأولوية قصوى ، على الرغم من جهودكم ومن جهود عدد كبير من الوفود • ويعكس هذا العمل أيضا الأهمية الكبرى التي تعلقها مجموعة ال ٢١ على متابعة الجهود المبذولة بغية ايجاد الوسائل التي تمكن المؤتمر من الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بهذا البند ذي الأولوية القصوى في جدول أعماله •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكركم جدا على تقديم وثيقة العمل هذه • أرجو الآن من رئيس وفد سرى لانكا أن يدلي ببيانه •

السيد دانابالا (سرى لانكا) الكلمة بالانكليزية : سيدى الرئيس ، يقف وفدى سرى لانكا متكلما لأول مرة خلال رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح . لذلك ، نود أن نعرب عن إعجابنا بالصادق بدلو ما سيترك المتسعة بالخبرة والمهارة ، والتي يضيف الحيوية عليها سحركم المتأصل والسارى الذى ما فتى واضحا كل الوضوح اثناء تصريفكم شؤون المؤتمر هذا الشهر . ان النجاح فى حل بعض المشاكل التنظيمية التي كانت تواجهنا عندما تسلمتم الرئاسة لهو برهان وافر على ما قدمتموه لهذا المؤتمر من خدمة . وأسمحوا لي أيضا ان اغتم هذه الفرصة لأشكر السفير السيد توربانسكى رئيسنا عن شهر شباط/فبراير ، على ادارته الناجحة للمؤتمر خلال الشهر الاول من دورتنا الجارية .

السيد الرئيس ، لقد أشرت فى بياني الذى القيته فى ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، ان وفد بلادى سيتناول ، فى وقت لاحق من الدورة مختلف البنود المدرجة فى جدول اعمالنا بقدر اكبر من التحديد ، وأعتزم ان اتناول اليوم البند ٥ "منع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى " وهو موضوع يهتم به وفد بلادى اهتماما متواصلا ، حيث اننا ألىنا على انفسنا ان نمنح توسيع نطاق سباق التسلح الارضى كي لا يصل الى جزء آخر من كوننا - الفضاء الخارجى . ان انعدام القدرة الفضائية لدى سرى لانكا لا يقلل من قلقنا الشديد ازاء الاتجاهات الاخيرة فى هذا الميدان ، مما يزيد من خطر نشوب نزاع مسلح . ومنذ فجر عصر الفضاء فى عام ١٩٥٧ باطلاق الاتحاد السوفياتى للتابع الاصطناعى سبوتنيك ، شهدنا ادخال التوابع الاصطناعية فى نظم الاسلحة الحديثة . ان زيادة الاعتمادات المخصصة للأنشطة المتصلة بالفضاء فى الميزانيات العسكرية للدول ذات القدرة القضائية قد أبرزت الأهمية العسكرية للفضاء . وقد علمنا التاريخ ان منح التسلح هو أيسر ، بديهيا ، من ازالة الاسلحة وفى حين اننا نعتقد فعلا ان الأمن العالمى لا يتجزأ ، فاننا نرغب ان نصون الفضاء الخارجى ونبقىه منطقة سلم من اجل تقدم البشرية بدلا من دمارها . ان دور سرى لانكا فى المهمة التي لم تتجزأ بعد والمتثلة فى جعل المحيط الهندى منطقة سلم هو أيضا دور ناشئ عن رغبة أساسية فى منح تسليح منطقة من سطح الارض كان فيها التنافس بين الدول الكبرى فى عام ١٩٧١ فى مراحلها الاولى فقط .

ان ما يتصف به هذا الجانب من عملنا فى المؤتمر من تعقيد تقني لا ينكر ، ينبغي ألا يكون حجة لرجاء أو تجنب النظر فيه على سبيل الاستعجال . ومن الممكن حل التعقيد من خلال الدراسة والتحليل جماعيا . ولكن لا بد لنا من الشروع فى هذا المسعى . ان التعقيدات فى هذه القضية كما يراها وفد بلادى ، تكمن بدرجة اكبر فى الميدان السياسى منها فى الميدان التقني . وحيث ان القانون الدولى لا يغطي الامكانيات المحدودة التي تتيحها التكنولوجيا الفضائية ، علينا أن نضع قوانين من خلال اتفاقات دولية . ولا يكفي ان نقول ان الاتفاقات القائمة غير وافية .

ان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، اذ أحاطت علما بضرورة مواصلة اتخاذ اجراءات وقائية فى هذا الشأن ، اعلنت بتوافق الآراء مايلي - وهنا استشهد بنص من الوثيقة :

" وللحيلولة دون حدوث سباق تسلح فى الفضاء الخارجى ، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير واجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقا لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول فى ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجى ، بما فى ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى " .

ان وفد بلادي يعتبر أن ادراج هذا البند ، في عام ١٩٨٢ ، في جدول اعمال هذه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتحددة الاطراف يجسد الاهمية المعلقة على هذه المسألة والحاحها والطريقة التي يريد المجتمع الدولي لهذا المحفل ان يعالجها بها • وحتى في الوقت الذي احطنا فيه علما بهذه المشكلة في لجنة نزع السلاح ، ما برحنا نشهد اتجاهات مقلقة ومتصاعدة فيما يتصل بالتطورات في مجال الاسلحة الفضائية • وفي العام الماضي والعام الذي سبقه ، حيث المجتمع الدولي ، وعلى حق كامل ، هذه الهيئة ، التي تسند اليها المسؤولية الرئيسية عن معالجة هذه القضية ، على الاسراع في تلافي الخطر المحدق المتمثل في الشروع بسباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ومع ذلك ، وبينما نبدو مشغولين في حالة من الجمود فيما يتعلق بكيفية معالجة هذه المسألة ، يبدو ان ديناميات سباق التسلح تسير بقوتها الدافعة الذاتية ، لقد بدأ التنافس في مجال الفرق الجوية للبحث والهجوم • ومن المحتمل ان احد نظم الفرق الجوية للبحث والهجوم قد بلغ القدرة التشغيلية ، وقد ظهر مؤخرا النظام المنافس له بصورة تجريبية ويبدو ان الدول الرئيسية ذات القدرة الفضائية متأهبة للشروع في استحداث اسلحة دفاعية مركزة في الفضاء • ويجري استحداث الالزر العالسي الطاقة ، واسلحة الاشعاع الجزيئي ، ووسائل الدفاع المستخدمة في الفضاء الخارجي والمضادة للقذائف التسيارية ، وينطوى ذلك على استثمار هائل للموارد ، ويود وفد بلادي ان يستشهد بالنص التالي من نشرة معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم المعنونة " الفضاء الخارجي — بعد جديد لسباق التسلح " وذلك لما لها من صلة مدهشة بالموضوع :

" خلال الوقت الذي تستغرقه قراءة هذه الجملة ، ستفق الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٠٠٠ دولار على برنامجها العسكري الخاص بالفضاء • وعلى افتراض ان الميزانية السوفياتية مماثلة ، فان المبلغ الذي يصرف كل ١٠ ثوان يتجاوز ٤٠٠٠ دولار ويشمل المجهود العسكري الفضائي اطلاق تابع اصطناعي عسكري كل ثلاثة ايام ، والهدف الرئيسي لذلك هو زيادة الكفاءة القتالية للقوات العسكرية على الارض " •

ان المبالغ المذكورة قد حسبت منذ سنتين • ومن شأنها ان تكون اليوم أعلى من ذلك بكثير ولا يمكن الفوز بسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، شأنه في ذلك شأن سباق التسلح على الارض • ومع ذلك ، فان هذا السباق التصاعدي قد دخل الفضاء الخارجي ، مما يهدد بخطر حدوث اختلال كوني •

ان ما نرى انه يبعث على القلق هو العملية التدريجية ، ولكن المحتومة المتمثلة بتحقيق التكامل بين القدرات الفضائية والاستراتيجيات والمذاهب المرتبطة بالاسلحة النووية • ويقال لنا هنا على الارض ان المجازفة النووية المحسوبة ، لا الأمن المشترك ، هي التي يمكن ان تحفظ السلم • وحتى اذا ما وافق المرء على ان ثمة علاقة متبادلة بين المذاهب التي تأخذ بها الدول الحائزة للأسلحة النووية وحفظ السلم منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو ادعاء يشك المجتمع الدولي في صحته ، فالحقيقة التي لا تقبل الجدل هي ان اسلوب صيانة السلم هذا قد ادى ، مقابل ذلك الى زيادة عدم الاستقرار من حيث مستويات التسلح الآخذة في التزايد المستمر • واذا كانت نتائج سباق التسلح على الارض تمثل اي دليل ، فان زيادة تشذيب هذه المذاهب وتطويرها من خلال القدرات الفضائية لن يفضي الا الى مزيد من عدم الاستقرار • واذا ما تم الوصول بجهود البحث والتطوير المتعلقة بالانشطة الفضائية المتصلة بالجوانب العسكرية والجارية حاليا في البلدان الرئيسية

ذات القدرة الفضائية الى نهايتها المنطقية ، وهي تجريب ووزع الاسلحة الدفاعية المركزة في الفضاء فمن شأن ذلك ان يقوض تقويضاً خطيراً ، ان لم يبطل تماماً ، أية مصداقية للمذهب الراهنة التي حفظت السلم ظاهرياً منذ الحرب العالمية الثانية • والتجربة الماضية فيما يتعلق بالزخم التكنولوجي لسباق التسلح لا تحملنا على الاعتقاد بأن النتائج ستكون غير ذلك • وربما كانت هذه هي المرحلة التي قد يدحض التاريخ عندها نظرية صيانة السلم من خلال الارهاب النووي ، وهو ما تبينه دراسة الأمم المتحدة عن الاسلحة النووية • وعلاوة على ذلك ، فانه اذا تكللت هذه التطورات بالتجريب والوزع الفعليين ، فسيكون لها مضاعفات خطيرة على امكانية تنفيذ معاهدات قائمة مثل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، ان لم يكن على روح هذه المعاهدات • ولعل هذه هي مفارقات العصر النووي • ولكن لا يسعنا ان نركن الى السكوت او الجمود نظراً لما تتسم به هذه التطورات من تعقيد ، لأن آثار المخاطر الكامنة في هذه التطورات ستكون بعيدة النطاق •

من هنا تتضح اهمية معالجة هذه المسألة والحاحها • غير انه ، كما ذكرت سابقاً ما زال هذا المؤتمر يناقش كيفية معالجة المسألة • ولدينا اساس علي وهام جداً للعمل بشأن هذه المسألة في التوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠/٣٨ الذي رحبت به وفود عديدة هنا بوصفه انجازاً كبيراً • وهذا القرار هام جداً ، ليس فقط لأنه القرار الوحيد بشأن هذه المسألة الذي تمخض عن الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بل والاهم من ذلك ، لأنه يعكس اوسع نطاق من الاتفاق المحرز حتى الآن فيما بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج بها هذه المسألة • وثمة هيئات اخرى ، بالاضافة الى مواطنين مهتمين بالامر ، ينتظرون من هذا المؤتمر ان يعالج هذا الموضوع على اساس الاولوية اقراراً لدورنا الرئيسي • ويود وفد بلادي ان يعالج كيفية تلبية هذه التوقعات بطريقة واقعية •

ان وفد بلادي لا يتوهم بأن النداءات التي تحض على استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الواردة في القرار ٢٠/٣٨ — على الرغم من جدارتها — يمكن ترجمتها الى حقيقة فورية • ونحن ندرك ان على هذا المؤتمر — خلافاً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة — ان يعمل بتوافق الآراء • ولذلك أود أن اتناول بتسهب العناصر المشتركة لمختلف النهج المعتمدة من قبل الوفود في هذا المؤتمر بدلاً من تناول نقاط الخلاف التي يبدو وانها قائمة • ففي العام الماضي ، اتاحت لوفدي فرصة تعيين مختلف النهج التي أخذت بها الوفود ازاء هذه المسألة ودراستها دراسة مفصلة • وقد قمنا بذلك بهدف تحديد العناصر المشتركة بين هذه النهج ، الامر الذي يمكن ان يوفر اساساً لعملنا وفقاً لولاية هذه الهيئة • وواصلنا ذلك في الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والقرار الذي اشترت اليه في وقت سابق يعكس نتائج هذا العمل • وهناك ، اتفاق عام واسع النطاق في هذا المؤتمر بشأن المبدأ الداعي الى انشاء هيئة فرعية ، وفقاً لولاية المؤتمر ، لمعالجة هذه المسألة • وتتصوّل لولاية هذا المؤتمر على أن يضطلع بمفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح • كما يتضح من الوثائق المقدمة من المجموعات الثلاث جميعها في هذا المؤتمر (وهي CD/329/Rev.1 ، و CD/413 ، و CD/439) انها تقر ، صراحة او ضمناً ، بالمسؤوليات التفاوضية الموكلة الى هذه الهيئة فيما يتصل ببند جدول الاعمال — منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وعلاوة على هذا النهج التقني والقانوني ، يبدو لو قد بلادي ان الطريقة الوحيدة لمنح حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي التفاوض على اتفاق او اتفاقات بشأن هذه المسألة . يمكن ان تحظى بقبول الجميع ، وابرام مثل هذه الاتفاقات . غير أن نقطة الخلاف هي ، على ما يبدو ، الطريقة التي ينبغي لنا فيها ان نضع مراحل علنا بما يفضي الى مفاوضات . ومن الواضح انه اذا ما اريد لنا ان نتفاوض ، ينبغي لاي عمل تحضيرى للمفاوضات ان يكون موجها على هذا النحو .

ان موقف مجموعة الـ ٢١ ، الذى يتفق معه وفد بلادي اتفاقا تاما ، يدل على قدر كبير من المرونة فيما يتعلق بهذه الناحية ، مع التحديد الواضح للهدف ، وهو التفاوض بشأن هذه المسألة . كما ان من الواضح ان منح ولاية للهيئة الفرعية تقبل بهدف اجراء مفاوضات لا ينطوى على اصدار حكم مسبق على الموقف الموضوعي لاي وفد . فوفد بلادي مثالا يقرباً عن تعيين القضايا ودراستها يشكلان جزءاً لا يتجزأ من اية مفاوضات ذات معنى . لكن هذا مجرد جزء من العملية التفاوضية . ولا يمكن ان يكون لهذه العملية قيمة حقيقية ذاتية فيما يتعلق بولاية هذا المحفل دون ربطها بالمفاوضات على نحو صحيح . وعليه ، ينبغي ان تكون العملية محددة زمنيا وان تجرى في اطار نهج شامل تماما يفضي الى مفاوضات ، وان تراعى فيها اوجه التعقيد والترابط المتصلة بذلك . غير ان ذلك لا يعني ان تكون دراسة القضايا نفسها غاية بحد ذاتها ، حيث انها لن تكون متمشية مع الهدف النهائي الذى اشرت اليه في وقت سابق . غير انه اذا ما تم الاتفاق ، انهاء هذه الدراسة ، على معالجة اية قضية معينة او جانب منها والتفاوض عليها على اساس الاولوية يمكن حينئذ للمؤتمر ان يتناول تلك القضية او القضايا وفقا لذلك . فوفد بلادي مثالا ، سيكون مستعدا للتناقص والتفاوض ، بشكل منفصل ، بشأن النظم المضادة للتوابع او بشأن التطبيقات الفضائية الاخرى المتصلة بالجوانب العسكرية اذا ما تم الاتفاق في المؤتمر على القيام بذلك . وما لا يستطيع وفد بلادي فهمه هو كيف يمكن للاقرار بالصلة المنطقية والمعلنة صراحة بين الاعمال التحضيرية والمفاوضات ان تضر بالمواقف الموضوعية لاي وفد .

لابد لي ، بعد ان ذكرت ذلك ، ان اضيف انه ينبغي لنا ان نبادر الى تفهم القضية الاساسية تفهما واضحا . فهل يتعين علينا هنا ان نتصدى لمشكلة سباق التسلح الآخذ في الظهور في الفضاء الخارجي او مواصلة دراسة القضايا الى ان تتفاقم المشاكل وتصبح خارج نطاق السيطرة عليها وحلها ، مع تفاقم التعقيدات المرافقة لذلك ؟ وكما شرحت آنفا ، فقد حدث ذلك في مجالات اخرى من مجهود نزع السلاح في الماضي لأسباب معروفة لدينا جميعا .

لقد قدمت اسهامات كثيرة في سبيل التفاوض على اتفاقات بشأن هذا الموضوع ، وكان اولها البروتوكول الاضافي لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، المقدم الى لجنة نزع السلاح من وفد ايطاليا (CD/9) في عام ١٩٧٩ . أما الاسهام الاخير من الاتحاد السوفياتي في تقديم مشروع معاهدة بشأن منع استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض ، كما تعكسه الوثيقة CD/476 ، فيمثل جهدا بناء آخر في هذا الشأن . وبالروح ذاتها ، قدم وفد بلادي عرضا موجزا لمجالات العمل الممكنة بشأن هذا الموضوع في بيانه المؤرخ في ١٤ نيسان /ابريل ١٩٨٣ ، ان مفهومنا لنطاق وأهداف لجنة مخصصة هو مفهوم شامل ، حتى انه يتضمن وضع تدابير لبناء الثقة من خلال زيادة التعاون الدولي . وكما ان غياب الحرب لا يعني وجود السلم ، فان وفد بلادي لا يعتقد ان غياب سباق التسلح في الفضاء سيسفر ، بحد ذاته ، عن سلم مستقر فيما

بين النجوم • ولا بد من النظر في ادخال بعض السمات المجدية التي نجدها في الاتفاقات القائمة حاليا • وعلى سبيل المثال فان المادة ٥ من الاتفاق المتعلق بالقمر والمادة ١١ من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ تحددان الاجراءات المتعلقة بالمعلومات التي يتعين تقديمها بشأن الانشطة المتصلة باستكشاف واستخدام القمر والفضاء الخارجي • وهذا اعتراف علي بالمفهوم القائل بأن الفضاء الخارجي مشاع للبشرية جمعاء ويتطلب التدفق الحر للمعلومات بشأن هذا الموضوع • ان احاطة التطورات العلمية والتكنولوجية في الفضاء بالسرية ينكر على شعوب العالم الحق في المعرفة ويبعث الشك وعدم الثقة •

ان وفد بلادي يقدر البيان القيم الذي قدمه الوفد السويدي في ٢٢ آذار/مارس، ولا سيما في استقصائه المفيد للاتفاقات القائمة حاليا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، مع ابرازه لبعض أوجه القصور فيها • وكان من شأن هذا الاسهام تأكيد الضرورة الحيوية للشروع في دراسة جادة ومنظمة لهذه المشكلة في اطار لجنة مخصصة كوسيلة للتفاوض بشأن اتفاق او اتفاقات تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، الامر الذي من شأنه ان يسد الثغرات • كما تم تأكيد الضرورة الحيوية لانشاء لجنة مخصصة معنية بالبند ٥ من جدول اعمالنا، في البيانات القيمة التي القاها سفراء منغوليا والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا والارجنتين في دورتنا الراهنة •

ومن ثم، فان وفد بلادي يعتقد، ان الموقف الذي طرحته مجموعة ال ٢١، والذي لا يضر بالموقف الموضوعي لأي وفد، سيفهم في ضوء ذلك • ومع مراعاة هذه الاعتبارات، يأمل وفد بلادي ان يتمكن المؤتمر، من خلال المشاورات الجارية حاليا بشأن هذا الموضوع، من التوصل الى اتفاق بشأن صياغة لولاية الهيئة الفرعية التي ستشأ فيما يتعلق بهذه المسألة دون مزيد من الابطاء •

واسمحوا لي ان اختتم بياني بتعديل القول المأثور الذي اصبح شائعا فيما يتعلق باستكشاف البشرية للفضاء، وذلك بأن اقول ان التقدم شبرا الى الامام بانشاء لجنة مخصصة تمشيا مع ولاية هذا المؤتمر سيكون بمثابة خطوة علاقة نحو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل سري لانكا على بيانه وعلى الكلمات

اللطيفة التي وجهها للرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل بورما الكريم، السفير يومونغ ماونغ جي •

السيد يومونغ ماونغ جي (بورما) الكلمة بالانكليزية : السيد الرئيس، منذ أن

سعدت بمعرفتكم لأول مرة عند وصولكم الى هنا وأنا ازداد تقديرا لسجاياكم الانسانية ومهاراتكم الدبلوماسية ولذلك فمما يسرني ويبعث الثقة في نفسي بوجه خاص أن أشارك في أعمال المؤتمر تحت رئاستكم • واسمحوا لي أن أعبّر عن مدى تقديرنا البالغ لما تم انجازه من عمل خلال الشهر الاول، في ظل التوجيه القدير للسفير توربانسكي، سفير بولندا •

ولقد تم التأكيد مرارا في الأمم المتحدة وفي هذه الهيئة المتعددة الأطراف على أن أخطر مشكلة تواجه البشرية اليوم هي تفادي التهديد بحدوث كارثة نووية، وهو تهديد مازال يتعاضم بلا هوادة رغم كل ما يبذل من جهود، ولذا ينبغي أن يتجه الهدف الأساسي لهذا المؤتمر الى نزع السلاح النووي ومنع وقوع حرب نووية • وحين نتكلم عن منع الحرب النووية بمعنى أوسع من بعض التدابير المتوخاة بموجب البند ٣ من جدول اعمالنا، فان النظر في التدابير الواردة في البندين ١ و ٢ المتصلين بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي والتوصل الى معاهدة

حظر شامل للتجارب النووية ، يتضمن المجال الكامل للتدابير الملموسة التي لها صلة بمنع الحرب النووية • ومرة أخرى ، لا يبدو من المتصور اذن أنه يمكن اتخاذ خطوات فعالة نحو نزع السلاح النووي حتى يتحقق حظر شامل لتفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات •

ان الحالة الراهنة المتمثلة في استمرار تعطيل المفاوضات المتعلقة بفرض حظر شامل للتجارب النووية تتعارض وكل ما بذل من جهود في الماضي ، اذ لم تشهد أية قضية أخرى لنزع السلاح ما شهدته حظر تجارب الأسلحة النووية من نقاش وتداول وتفاوض ، اذ كانت هذه القضية موضع مفاوضات ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف منذ أوائل الخمسينات • وتتجلى الأولوية التي أعطاها المجتمع الدولي لقضية حظر التجارب النووية في عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ بدء تناولها لها كبند منفصل عام ١٩٥١ ، ويتجاوز مجموع هذه القرارات الآن ٤٠ قرارا وهو عدد أكبر مما اتخذ من قرارات بشأن أى بند آخر من بنود نزع السلاح •

وبالرغم من تكريس جهد كبير في الوقت الحالي لهذه القضية ذات الأولوية ، فلم تمثل النتائج المحرزة حتى الآن الا في معاهدة جزئية لحظر التجارب النووية أبرمت منذ أكثر من عقدين من الزمان ، وما زالت هذه المعاهدة جزئية بمعنى الكلمة ، وستظل كذلك حتى يتم سد الثغرة بحظر تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات •

وقد اعتبرت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية اجراء لنزع السلاح غير مضمون النتائج اذ لم تمنع اجراء التجارب على الرؤوس الحربية النووية ووزعها ، الأمر الذي يسمح باستمرار التنافس بين الدولتين العظميين في سباق التسلح النووي • بيد أن ثمة جوانب ايجابية أيضا لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، فهي أول اتفاق دولي على نطاق العالم يحمل برهانا على أن اتفاقات نزع السلاح يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوتر الدولي وأن تنشط التوصل الى اتفاقات أخرى • الا أن المعاهدة لم تضح أية كوابح تذكر على اجراء المزيد من تجارب الأسلحة النووية من جانب الدولتين العظميين اللتين أجرتا عددا من التجارب بعد نفاذ المعاهدة أكبر مما كانت عليه الحال في الفترة السابقة لها •

لقد قبلت جميع الدول مبدأ الأخذ بنظام فعال للتحقق من تطبيق معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، ولا يبدو اننا نحتاج الى اعادة تأكيد ذلك مرارا وتكرارا • وبالنظر الى هذا الالتزام العالمي وإلى تأكيد السلطات المؤهلة بأنه تم تحديد كل الجوانب التقنية المتعلقة بالتحقق من حظر التجارب ، على نحو ما قيل كثيرا في الماضي ، فان المطلوب الآن من أجل وضع معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية هو الارادة السياسية من جانب الدول • وقد أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تأكيد ذلك في مقدمة تقريره في عام ١٩٨٠ ، التي جاء فيها : " لقد أعلنت في بياني الأول الى مؤتمر لجنة نزع السلاح عام ١٩٧٢ ايماني بأنه تم استكشاف كل الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة تماما حتى أنه لا يلزم سوى اتخاذ قرار سياسي من أجل تحقيق اتفاق • وما زلت مؤمنا بذلك "•

ان فرض حظر شامل على التجارب النووية يعتبر خطوة أولى أساسية نحو وقف سباق التسلح النووي ، اذ يعتبر التنافس على الجوانب النوعية للرؤوس الحربية النووية أكبر عوامل هذا السباق زعزعة للاستقرار • واستمرار البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية ، مثل اجراء البحوث في ميادين أخرى لتطوير الأسلحة ، هو عملية ذاتية التوالد ينبغي كبحها بحظر كل تفجيرات التجارب

النووية • ان الهدف من اتفاقات نزع السلاح في ظل مراقبة فعالة لتدابير نزع السلاح هو تعزيز أمن الدول على الصعيد الدولي • والمبدأ الذي يسرى على تدابير نزع السلاح بوجه عام ينبغي أن يسرى كذلك على معاهدة شاملة لحظر التجارب • ولا شك أنه لا يمكن ، بالمعنى التقني ، اعتبار المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية تدبيراً من تدابير نزع السلاح ، فهي لا تنطوي على تخفيض للأسلحة وان اعتبرت ، بالمعنى الأعم المنطبق على تدابير الحد من الأسلحة ، خطوة أولى فعالة في عملية نزع السلاح النووي • وحظر التجارب في ظل رقابة فعالة من شأنه أن يفرض التزامات متكافئة وغير تمييزية تعزز أمن جميع الدول • ولقد تم قبول هذا المبدأ على مر السنين ، اذ كان الموقف التقليدي للدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية هو اجراء المفاوضات وفقاً لحسناتها • ومن شأن الالتزام من جديد بالتفاوض على حظر للتجارب النووية ارتكازاً على هذا المبدأ أن يجنب احتمال أرجاء المفاوضات الى أجل غير محدد •

لقد قدم الى هذا المؤتمر في ١٥ آذار/مارس التقرير الثالث لفريق الخبراء العلمي المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية وليس في نية وفد بلادي ابداء ملاحظات على التقرير نفسه • ومع ذلك ، فاننا نرى من المناسب أن نعلق على أعمال هذا المؤتمر المتصلة بالتقدم المحرز من جانب فريق الخبراء • لقد أنشئ هذا الفريق في البداية من جانب المحفل السابق لهذا المؤتمر ، أي مؤتمر لجنة نزع السلاح عام ١٩٧٦ ، وبذلك يكون وجوده أقدم من المؤتمر الحالي نفسه • وكانت صلاحيات فريق العلماء المخصص هي النظر في التدابير التعاونية الدولية لتعيين الظواهر الاهتزازية وتقديم تقرير بشأنها بخية المساعدة على التحقق من حظر شامل للتجارب النووية • وظيفه ، وضع الفريق ، في مرحلة علمه السابقة عناصر تبادل دولي للبيانات على نطاق العالم تسهيلاً للتعاون الدولي ومن أجل التحقق من معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية • وقد بلغت أعمال الفريق في تقريره الثالث مرحلة أصبح يجري فيها وضع خطط تمهيدية مفصلة لاجراء اختبارات تجريبية شاملة على النظام العالمي • وقد أحرز الفريق الآن تقدماً كبيراً للمساعدة ، كما تنص على ذلك صلاحياته بجلاء ، في التحقق من حظر شامل للتجارب النووية • الا أنه لم يبدأ بعد أي عمل جوهري في هذا المؤتمر لوضع نظام تعاوني دولي • ولقد أعطيت الولاية لفريق العلماء المخصص على أساس اتفاق عريض على قدرات نظام ينفذ على نطاق العالم لكشف الظواهر الاهتزازية واذا وضعنا ذلك في الاعتبار فان من رأى وفد بلادي أن الظروف الآن مواتية لكي يقوم هذا المؤتمر بتعريف ووضع تدابير تعاونية دولية للتحقق جنباً الى جنب مع ما يقوم به الفريق العلمي من عمل • ولهذا الغرض ، فان البروتوكول الأول المرفق بمشروع المعاهدة السويدية لحظر تفجيرات التجارب النووية في أي بيئة يمكن أن يستخدم كأساس لعملنا •

وفي هذا الصدد ينبغي أن نتذكر الحالة التي نجمت عن توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ان كنا لا نريد تكرار ما حدث في ذلك الوقت • فكما توخى في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، استؤنفت المحادثات بشأن حظر شامل للتجارب النووية بعد بدء نفاذ المعاهدة المذكورة • لكن الاعتبارات المركزة على المسائل التقنية دون غيرها ، حلت محل المفاوضات بدلاً من الاسهام في سيرها •

لقد مضى على قيام هذه الهيئة المتعددة الأطراف خمسة أعوام ، قضى ثلاثة منها في محاولة للتوصل الى توافق في الآراء بشأن انشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية •

وفي خلال دورة عام ١٩٨٢ فقط أمكن انشاء فريق عامل • وبروح توفيقية ، قبلت أغلبية ساحقة من الأعضاء الذين حذبوا ولاية تفاوضية عريضة الأخذ بولاية محدودة على أمل أن تكون هذه الولاية بمثابة شروع في اجراء المفاوضات وقد أظهرت التجربة العملية في مباشرة العمل على حظر التجارب النووية في ظل هذه الولاية أن التوقعات قليلة أمام احراز مزيد من التقدم •

وفي العام الماضي ، كرست اللجنة كل جلستها العامة التاسعة بعد المائتين المعقودة في شهر نيسان /ابريل وجزءاً من جلسات أخرى أيضا ، لبحث المسألة المتصلة بولاية الفريق العامل شارك خلالها وفد بلادي وفودا أخرى في الاعراب عن الحاجة الى تنقيح الولاية تمكينا للمفاوضات ورغم أن أغلبية ساحقة من الوفود كانت تؤيد توسيع نطاق الولاية ، ظل الفريق العامل يمارس عليه بموجب الولاية نفسها استنادا الى بيان الرئيس الذي لم يتفق مع ما جرت عليه العادة من اعتماد اللجنة لنص متفق عليه •

وعند النظر فيما ينبغي الاضطلاع به من أعمال أخرى هذا العام ، يرى وفد بلادي أن تقييم تقرير الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية عن العام الماضي ينبغي أن يكون بمثابة نقطة انطلاق • وكما ذكر في التقرير ، فقد قدمت الى اللجنة مقترحات وعرضت ورقات عمل ، لكن لم يكن ممكنا اجراء مناقشة منسقة للتوصل الى توافق في الآراء بشأن القضايا ، الأمر الذي يعزى الى أن الوفود لم تكن مستعدة للوصول الى حل توفيقى يتطلب عملية تفاوض معينة ، لكن يبدو أن هذا الامر غير ممكن في ظل ولاية غير قابلة للتفاوض •

ويتجلى الموقف في الفقرة ١٣ من التقرير التي جاء فيها أن الفريق العامل أمكنه ان يقرر بشكل عام فقط العناصر الرئيسية لنظام للتحقق • وينبغي ملاحظة أن عناصر مثل هذا النظام سبق ان كانت المقدمة المنطقية الأساسية التي قامت عليها المفاوضات في اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح وشكلت كذلك الاستنتاجات المتفق عليها في التقرير الثلاثي • وفيما يتعلق بالمناقشات المفصلة بشأن عناصر نظام للتحقق لم يمكن الاتفاق على نهج مشترك بشأن أى من القضايا ، اذ لم يتجاوز العمل في اللجنة اكثر من الاعراب عن آراء الوفود فرادى او جماعات • ويستطيع وفد بلادي أن يشارك آراء وفود أخرى أعلنت أن ولاية الهيئة الفرعية المعنية بحظر التجارب النووية لم تستفد فيما يتعلق بنطاق المناقشات • ومع ذلك ، فليس في الامكان سوى تنسيق آراء الوفود ، فرادى وجماعات للوصول الى استنتاجات متفق عليها في ظل ولاية تتيح الشروع في عملية تفاوضية •

لقد عرض سفير سرى لانكا الكريم صباح اليوم ورقة باسم مجموعة ال ٢١ بشأن مشروع ولايئة الهيئة الفرعية المخصصة لحظر التجارب النووية • وقد شارك وفد بلادي في التأييد الاجماعي الذي حظيت به هذه الورقة من جانب المجموعة ، ويعكس بياني اليوم تأييدنا لهذه الورقة • ولذلك نود الترحيب بعرضها اليوم على المؤتمر •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل بورما على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة

التي وجهها الى الرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل مصر الكريم ، السفير الفرارجي •

السيد الفرارجي (مصر) : السيد الرئيس ، اليوم وانا القي بأول بيان لي امام

مؤتمر نزع السلاح ، أود ان اعرب لكم عن سعادتنا ونحن نتابع ادارتكم لاعمال مؤتمرا طوال الشهر الحالي ، فانتم تمثلون شعبا صديقا يرتبط مع الشعب المصري بكل أواصر الود والمحبة ، وتشهد العلاقات بين بلدينا ازهى مراحلها • ان ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة شهدت عليها ادارتكم

البناء طوال الأسابيع الماضية ، اعطى لاعمالنا دفعة ايجابية تمثلت في حل كثير من المشاكل التي واجهت مؤتمرنا •

اود كذلك ان انتهز هذه الفرصة لا عرب لسفكم السفير توربانسكي ، سفير بولندا الذي ترأس اعمال مؤتمرنا في الشهر الماضي ، عن امتنانا وتقديرنا لما قام به خلال مرحلة صعبة كانت شاهدا على ما يتمتع به من وعي عيق وكفاءة نادرة •

واذا كنت اتوجه بالشكر الى كل من ربح بمقدمي وانضمالي الى ناديكم ، فان ردى على هذا الترحيب هو التطلع بصدق نحو استمرار تعاون وفدى مع كافة الوفود من اجل النهوض بمهامنا كما يسعدني بدورى ان ارحب بالزملاء الجدد سفراء كل من : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، كوبا ، اثيوبيا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، وسرى لانكا ، معربا لهم عن خالص تمنياتي بالتوفيق •

السيد الرئيس ، اسمحو لي ان ابدأ حديثي بدعوتكم لمشاركتي في مشاعر شخصية ، مشاعر قادم جديد ، آمن بقضية نزع السلاح وحتميتها ، وعمل من اجلها سنين طوال • واذا كنت أعود اليوم لمواصلة العمل محكم من اجل تحقيق اهدافها ، فان كثيرا من مشاعر القلق والحيرة تعتمل في نفسي ، القلق لتعثر جهود هذا المحفل التفاوضي الهام ، والحيرة والتساؤل حول الاسباب الحقيقية وراء هذا الفشل •

لقد مضى الآن ربع قرن من الزمان منذ ان اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة قرارها رقم ١٣٧٨ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٩ ، مؤكدا على ان هدف " نزع السلاح العام والشامل " هو اكثر القضايا التي تواجه عالمنا ، اهمية والحاحا ورغم اصرار المجتمع الدولي واستمرار دعوته للعمل على تحقيق هذا الهدف • ورغم تزايد عدد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة حول نزع السلاح والتي بلغت ما يزيد على ستين قرارا في الدورة الاخيرة وحدها — وهو ما قد يعكس مدلولاً سلبياً وإيجابياً على حد سواء — رغم هذا كله فان الحقيقة تشهد على ان ما تم تحقيقه لتجسيد هذا الهدف ظل محدودا ، بل يكاد يكون معدوما ، واقتصر في معظم الاحيان على خطوات جزئية متواضعة •

الا يحق لنا بعدئذ ان نتساءل عن الاسباب التي اوصلتنا الى ما نحن فيه ؟ وان نحاول معا ان نواجهها بصراحة وان نتكاتف من اجل العبور فوقها لتحقيق آمال البشرية في السلام والامن والاستقرار ؟ لقد اشير في هذا المجال كثيرا الى " غياب الارادة السياسية " ، وخاصة لدى الدول الكبرى التي تتحمل المسؤولية الاولى في مجال نزع السلاح ، بحكم ما تمتلكه من ترسانات ضخمة للأسلحة • ومع تسليمنا بهذه الحقيقة ، الا اننا نعتقد ان غياب مثل هذه الارادة انما جاء محصلة طبيعية " لانعدام الثقة " الذي يسود العلاقات الدولية بصفة عامة ، وعلاقات الدولتين العظميين على وجه الخصوص : فحل الشك محل الثقة ، والحرب الباردة محل الوفاق ، وشهد العالم اصرارا على التمسك بانتهاج سياسات القوة في العلاقات الدولية ، وعدم احترام المبادئ التي أرساها ميثاق الامم المتحدة كأساس لها ، كما شهد استمرارا لسياسة سباق التسلح ، واتخاذ ترسانات الأسلحة بالمزيد منها •

واذا ما سلمنا بحقيقة وجود نوع من الارتباط والتأثير المتبادل بين المناخ الدولي السائد من ناحية ، ومباحثات نزع السلاح من ناحية أخرى ، بمعنى ان وجود أوضاع دولية مستقرة يوفّر بالضرورة مناخاً أفضل للتفاوض وتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح ، وان نجاح الجهود في هذا

المجال ينعكس بالتالي على الأوضاع الدولية ويزيد ما استقرارا ، أدركنا ولا شك الأهمية الملحة لاستعادة الثقة المفقودة في العلاقات الدولية ، والعمل على توفير كل ضمانات التفاهم والوفاء والتعاون المشترك . ولن يتأتى ذلك الا من خلال احترام مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي والامتناع بصفة خاصة عن انتهاك سيادة ووحدة أراضي الدول الأخرى واحترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير ، جنبا الى جنب مع التخلي عن سياسة سباق التسلح وانتاج المزيد من أسلحة الفتك والدمار ، التي تمثل تهديدا رئيسيا للسلام والامن الدوليين .

ان انعقاد الدورة الخاصة الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ . يمثل في تقديرنا علامة مضيئة : فقد أرست — من خلال وثيقتها الختامية — أطارا متكاملا لمبادئ واهداف الجهود الرامية لتحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وحددت بصفة خاصة في فقرتها ٤٥ الاولوية العليا التي يحظى بها نزع السلاح النووي . وجاءت لجنة نزع السلاح — وقد أصبحت الآن مؤتمرا — ثمرة لهذه الوثيقة . وانيط بها النهوض بمسؤوليات حيوية ، بوصفها الجهاز الدولي الوحيد متعدد الاطراف للتفاوض حول نزع السلاح . واليوم ، ورغم مرور ست سنوات على بدء اعمالنا فلمازالنا جهودنا قاصرة عن تحقيق المهام المنوطة بنا ، كما ان اهداف المجتمع الدولي وآماله التي اكدها من جديد في الدورة الخاصة الثانية . تبدو أبعد منالا مما كانت عليه منذ ست سنوات مضت . وان كان من المؤسف حقا ان " اللجنة " مضت دون ان يسجل تاريخها تحقيق انجاز يذكر ، فلعل " المؤتمر " يكون اكثر حظا .

ان مسؤولية الدول النووية — وخاصة الدولتين العظميين اللتين تمتلكان اضع ترسانات الاسلحة النووية — هي مسؤولية أساسية في تحقيق نزع السلاح النووي . وقد التزمت هذه الدول في اطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمواصلة التفاوض من اجل وضع الخطوات الفعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، والتزمت الدول غير النووية من جانبها بالتخلي عن الخيار النووي وعدم السعي للحصول على الاسلحة النووية . وفي الوقت الذي أوفت فيه الأخيرة بتعهداتها ، واصلت الدول النووية اتخام ترساناتها بمزيد من الاسلحة النووية وتطوير اجيال جديدة منها . وبلغت نفقات تسليحها ارقاما تفوق الخيال .

واليوم ، ونحن على اعتاب اجتماعات تعد للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار ، يحق لنا ان نتساءل : أين ذهبت هذه التعهدات ، ومتى تنوى الدول النووية الوفاء بالتزاماتها لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؟ .

لقد استبشر العالم خيرا حين بدأت في جنيف — منذ اكثر من عامين — مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا ، وخفض الاسلحة الاستراتيجية . وعمرت الحكومة المصرية حينئذ — في بيان رسمي لها — عن ترحيبها بها ، معربة عن أهميتها الحيوية لبلد كمصر يطل على البحر المتوسط ، ويرتبط أمنه ارتباطا وثيقا بالامن الاوروبي . وأكدت على " ان اى نجاح يتحقق بالنسبة للامن والاستقرار في أوروبا سيكون له اثره الايجابي على الجهود التي تبذلها دول منطقة الشرق الاوسط لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية بها " .

ومن هنا ، فلقد تابعنا باهتمام تطور هذه المفاوضات ، وشعرنا بكثير من القلق ونحن نشهد تعثرها ، كما شعرنا بالاسف العميق حين اعلن عن توقفها ، ولسنا نملك في هذا المجال

الا أن نعرب عن أملنا في الا يمتد بنا الوقت طويلا قبل ان نرى الطرفين وقد اجتمعا من جديد حول مائدة المفاوضات • وأن يحملا بصدق على تهيئة المناخ اللازم لقيام حوار بناء ، وتوفير الضمانات اللازمة لنجاحه •

ولعل في عقد مؤتمر استوكهولم لاجراءات بناء الثقة ونزع السلاح في اوربا ، واستئناف مفاوضات خفض المتبادل للقوات في فيينا منذ أيام ما يبعث على الامل وينم عن الرغبة في استمرار الحوار وتعميقه •

واذا كنا نأسف لما انتهت اليه مفاوضات جنيف ، فلعل هذا يكون دافعا للوفود التي لازالت تشكك في جدوى نهوض مؤتمرنا بمهامه في مجال نزع السلاح النووي ، لان تعيد النظر في مواقفها ، فها هي التجربة تثبت بما لا يدع مجالا للشك ان تعثر المفاوضات الثنائية لا يرتبط بتناولنا او عدم تناولنا هنا لموضوعات نزع السلاح النووي ، بل ان جهود مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال يمكن ان تمثل اضافة بناءة للجهود الثنائية ، من حيث انها تعكس وجهات نظر قطاعات واسعة من شعوب دول العالم الاخرى ، لا يختلف احد على ان لها كل الحق في ان تشارك في صنع قرارات واتفاقات تعكس آثارها على امن الدول النووية وغير النووية على حد سواء ، الامر الذي اكده الاعلان الختامي لقمة دول عدم الانحياز الاخير في نيودلهي حين اشار الى : " ان الاسلحة النووية اصبحت اكثر من مجرد اسلحة حرب • انها ادوات للإبادة الشاملة • ولهذا فان رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز يرون انه من غير المقبول ان يصبح امن الدول كافة وبقاء الجنس البشري ذاته رهينة للمصالح الامنية لحفنة من الدول النووية " •

انني آمل — ونحن ننتهيا لعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار ، بعد عام ونصف من الآن ، الا تكون في وضع كالذي نحن فيه اليوم • ومن هنا فاني ادعوك جميعا الى مضاعفة الجهد ، بنية صادقة ، من اجل تحقيق تقدم محسوس في هذا المجال •

ان كل يوم يمر دون تحقيق تقدم على هذا الطريق ، يزيد من صعوبة تحقيق هدف نزع السلاح النووي • واذا ما استمر معدل سباق التسلح النووي على ما هو عليه الآن دون اتخاذ اجراءات حقيقية لوقفه ، فلن يطول بنا الانتظار كي نصل لوقت يصبح فيه تحقيق هذا الهدف مستحيلا •

لعلنا نتفق جميعا على ان هدف وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي هو هدف عاجل • وان تحقيقه قد يمر بخطوات مرحلية هامة ، في مقدمتها معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية •

ولقد جاءت الوثيقة الختامية للدورة الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، كما جاءت قرارات الجمعية العامة في دوراتها المتعاقبة لتؤكد على الاولوية الملحة التي يحظى بها هذا الموضوع الذي — وان لم يمثل هدفا في ذاته — الا انه يعد مطلبا اساسيا وخطوة هامة لتحقيق وقف سباق التسلح النووي وعدم انتشار الاسلحة النووية •

وحين بدأت لجنة نزع السلاح — بعد جهود طويلة — في تناول البند الاول من جدول اعمالها بشأن حظر التجارب النووية في اطار فريق عمل مخصص بولاية عمل محدودة ، كان فهمنا ان مهمة البحث في اجراءات التحقق والرقابة الموكلة للفريق العامل ، هي مهمة مرحلية لن يلبث بعدها ان ينتقل الى التفاوض حول عناصر اتفاقية كاملة للحظر الشامل للتجارب النووية •

وان كنا لا نختلف على أهمية توفير اجراءات فعالة للتحقق والرقابة من اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية ، الا اننا نرى ان بحث هذه الاجراءات امر يمكن ان يتم جنباً الى جنب مع تناول مختلف العناصر في مشروع المعاهدة • اننا لا زلنا نأمل ان تتوافر داخل المؤتمر تلك الارادة السياسية " التي اشار اليها الامين العام للأمم المتحدة في بيانه عام ١٩٧٢ ، حين أكد " ان جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة بحثت بحثاً كاملاً وان التوصل الى اتفاق نهائي لا يحتاج الآن الا الى قرار سياسي " •

ولا شك ان حصيلة اجتماعات فريق الخبراء المعني بالظواهر الاهتزازية التي أوفدت مصر واحداً من علمائها للمشاركة في اعمال دورته الثالثة عشرة الاخيرة ، تمثل اسهاماً طيباً في هذا المجال • ونود بهذه المناسبة ان نعرب عن ارتياحنا لتوصل الفريق الى وضع تقريره الثالث واعتماده ورفعته الى المؤتمر ، ونأمل ان يواصل اعماله في المستقبل بمزيد من النجاح والتقدم •

ويكتسب موضوع منع الحرب النووية أهمية قصوى كواحد من الاجراءات الملحة لحين التوصل الى تحقيق نزع السلاح النووي ، وقد أكد الرئيس حسنى مبارك ، في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ ايلول /سبتمبر الماضي ، على هذه الأهمية حين ذكر " ان في مقدمة القضايا التي يجب ان نوليها اهتمامنا الاكبر : القضاء على خطر نشوب حرب نووية فمثل هذه الحرب كفيلة بالقضاء على حضارة الانسان ومنجزاته منذ فجر التاريخ ، ولا يمكن ان يخرج منها منتصر ومهزوم بل ان الجنس البشرى كله يخسر ماضيه وحاضره ومستقبله " •

وحين اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها الاخيرة قراراتها بشأن منع الحرب النووية ، فلقد كانت ترمي الى التأكيد على أن ازالة خطر الحرب النووية انما يمثل اكثر مهامها أولوية والحاحا • وان انقاذ البشرية من كارثة كهذه انما هي مسؤولية مشتركة لنا جميعا •

ولقد اكدت هذه القرارات - واخرها القرار ١٨٣/٣٨ - الدور الذى يتعين على مؤتمر نزع السلاح القيام به لاتخاذ " التدابير الملائمة والعملية لمنع الحرب النووية " • ودعته الى الاضطلاع - كأمر له الأولوية العليا - ببداية التفاوض ، في اطار جهاز فرعي خاص - من اجل التوصل الى اتفاق حول هذه التدابير •

ولقد عكست موافقة المؤتمر على ادراج موضوع منع الحرب النووية كبند مستقل على جدول أعماله اعترافاً من جانب الجميع بالأهمية التي يلقاها والأولوية التي يحظى بها • ولم يعد امامنا الا أن نواجه هذا التحدى ، وان نرتفع الى مستوى مسؤولياتنا ، وان نشرع دون ابطاء في التفاوض الجاد لوضع التدابير الكفيلة بمنع الحرب النووية ، ومن هنا فاننا نود من جديد ان نؤكد موقفنا الذى التزمنا به مع مجموعة ال ٢١ ، وعكسته الوثيقة رقم CD/341 ، حول ضرورة انشاء جهاز فرعي للنهوض بهذه المهمة ، معتمدين في ذلك على الوثائق والمبادرات والدراسات العديدة والمقترحات المختلفة المقدمة في هذا الشأن ، وما قد يقدم منها في المستقبل •

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن انتقل الآن الى مجال آخر نرى انه يدخل في اطار الخطوات الملحة والمرحلية التي يتعين عليها القيام بها لحين تحقيق نزع السلاح النووي ، واقصد بذلك مسألة منع الدول غير النووية ضمانات بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضدها •

ان وفد بلادى ليولي اهتماما خاصا بهذه المسألة ويؤمن انه طالما استمرت الدول النووية في احتفاظها بترساناتها النووية ، فان من حق الدول غير النووية ان تحصل منها على ضمانات فعالة وملزمة لتأمينها ضد استخدام او التهديد باستخدام هذه الاسلحة •

ومع ادراكنا ان الضمان الحقيقي والنهائي بعدم استخدام الاسلحة النووية انما يمكن في تحقيق نزع السلاح النووى ، الا اننا نرى ان توفير مثل هذه الضمانات — بتعهد ملزم قانونا — انما يمثل ، في المرحلة الراهنة ، خطوة هامة وحقا مشروعا للدول غير النووية التي تخلت — بمحض ارادتها — عن السعي للحصول على الاسلحة النووية •

ولقد اتيح لنا — في اكثر من مناسبة — ان نعرب عن قناعتنا بقصور قرار مجلس الامن ٢٥٥ عن تحقيق ضمان كاف ، كما اوضحنا ان الشروط التي صاحبت الاعلانات الاحادية للدول الحائزة للأسلحة النووية — باستثناء اعلان الصين — قد افرقتها من مضمونها الحقيقي • ولا زلنا نأمل ان تسفر الجهود التي تحثرت حتى الان داخل الفريق العامل ، عن التوصل الى اتفاق حول مشروع " صيغة موحدة " يقدم التزاما قانونيا بتوفير الضمانات الضرورية للدول غير النووية • ولا نشك في هذا المجال ، ان التعهد بعدم استخدام الاسلحة النووية يمثل خطوة بناءة على هذا الطريق •

ورغم ادراك مصر بأن المسؤولية الاولى في مجال وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، انما تقع اساسا على عاتق الدول النووية بصفة عامة — والدولتين العظميين بصفة خاصة — الا ان بلادى لم تأل جهدا في سبيل الاسهام البناء في دعم ما أقره المجتمع الدولي من اجراءات لمنع انتشار الاسلحة النووية • فكانت من اولى الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٦٨ وأبنت التصديق عليها عام ١٩٨١ ، كما اخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولي في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية •

ولم تكتف مصر بذلك ، بل اتخذت منذ عام ١٩٧٤ زمام المبادرة في الدعوة لانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى في الشرق الاوسط ، تلك المنطقة الهامة والمتفجرة من العالم ، وتبنت منذ ذلك الحين كل مشروعات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها المتعاقبة لتحقيق هذا الهدف — وكان آخرها القرار ٦٤/٣٨ ، الذى ينص — من جملة أمور أخرى — على دعوة دول المنطقة — ريثما يتم انشاء المنطقة وأثناء عملية انشائها — الى الامتناع عن انتاج الاسلحة النووية او الحصول عليها او حيازتها أو السماح لطرف ثالث بوضعها على اراضيها ، وان تخضع كافة انشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية •

اننا نؤمن ان امثال دول المنطقة جميعا لقرار الجمعية العامة المشار اليه وصدور اعلان منها بالالتزام باحكامه ، وايداعه — كما ينص القرار — لدى مجلس الامن ، انما يمثل خطوة هامة على طريق انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى في الشرق الاوسط • كذلك ، فان التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول الاخرى بالامتناع عن القيام بأى اجراء يتنافى مع نص وروح هذا القرار ، وتعهدها بالعمل على دعم الجهود لانشاء المنطقة ، انما يساهم ولا شك في اقرار الامن والسلام في الشرق الاوسط •

واذا كان للبشرية جمعاء حق متساو في استكشاف الفضاء واستخدامه للاغراض السلمية ، ومصالحة مشتركة في تسخير ثمار هذا الكشف لخدمة أهدافها في التنمية والرخاء فليس من شك في أن من حق الانسان — وقد استبشر خيرا بهذا الفتح البشرى — ان يشعر بقلق بالغ لما يشهده

من تنافس متزايد — خاصة بين الدول التي تمتلك امكانات تكنولوجية واسعة — للدخول في سباق من اجل تطوير أنظمة اسلحتها في الفضاء .

وسواء أصابت الادعاءات القائلة بأن هذا السباق لم يبدأ بعد ، أو خابت — فلا شك أن أكثر الباحثين تفاؤلاً لم يعد ينكر أن العالم أصبح يقف اليوم على اعتاب هذه المرحلة الخطيرة ولعل فيما نشهده من تزايد مستمر في الميزانيات العسكرية المخصصة لبرامج الفضاء وأبحاثه وما تؤكدُه الاحصائيات — أن ثمانى من كل عشر من سفن الفضاء أصبحت من مكونات نظم السلاح النووي والتقليدى ، ما يؤكد هذه الحقيقة .

فعسكرة الفضاء الخارجي لم تعد تقف عند حد التطوير النوعي لسباق التسلح ، بل أصبحت تسهم في وضع نظريات عسكرية ، تدخل في حساباتها امكانية استخدام الفضاء في أية حروب مقبلة — ولم تعد سياسة عسكرة الفضاء تقوم فقط على مجرد نشر الصواريخ فيه لاستخدامها ضد التوابيح المعادية ، بل ايضا ، وربما بصورة أكبر ، استخدام التوابيح العسكرية لدعم منظومات الاسلحة الارضية وكأنما الانسان لم يعد يكفيهِ ما أشبع به الارض من أدوات للفتك والدمار ، تكفي لتدمير العالم كله مرات عديدة ، فاتجه الى غزو الفضاء بمنظومات جديدة من الاسلحة ، حتى إذا أفلت الانسان من ترسانات الارض النووية ، لاحقته اسلحة الفضاء الفتاكة .

ولقد نبه مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذى عقد في فيينا في آب/اغسطس ١٩٨٢ الى خطورة هذا الموقف ، موضحاً ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي هو مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولي ، وحث كافة الامم " وخاصة تلك التي تمتلك اكبر الامكانات الفضائية ، للمساهمة بفعالية من اجل الحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، والامتناع عن اى عمل يتعارض وتحقيق هذا الهدف " كما دعا " لجنة نزع السلاح " الى اعطاء أولوية عليا لهذه المسألة .

كذلك جاء قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٧٠ في دورتها الاخيرة ليؤكد من جديد على ضرورة قصر استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، موضحاً حاجة المجتمع الدولي " لاتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ومطالباً " جميع الدول ، وخاصة تلك الحائزة لقدرات رئيسية في ميدان الفضاء ان تسهم بنشاط في تحقيق هدف الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وان تتخذ التدابير الفورية لمنع سباق التسلح في الفضاء " . ودعا القرار مؤتمر نزع السلاح الى انشاء فريق عامل مخصص يعنى بهذه المسألة .

ولقد كان ادراك مصر للابعد الخطيرة التي ينطوى عليها انزلاق العالم الى مغبة الدخول في سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، دافعا لها منذ البداية للعمل على شحذ كل الهمم ، وطرق كل الابواب للدعوة من اجل نهوض المجتمع الدولي بمسؤولياته ووقف كل المحاولات الرامية الى عسكرة الفضاء الخارجي ، وضمان قصر استخدامه على الأغراض السلمية وحدها .

وقد واجهت محاولات تناول الموضوع في اطار اللجنة الفرعية للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، معارضة شرسة من جانب عدد محدود من الدول ، دفعت بعدم اختصاص اللجنة الفرعية به ، مؤكدة ان مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المختصة .

والحقيقة ، وهي لا تخفى على أحد ، تشهد بأن المؤتمر رغم ادراج المسألة على جدول أعماله منذ عامين — لم يشرع حتى الآن في اى تناول جاد بشأنه ، بل ضاعت كل الجهود سدى لانشاء فريق عامل — رغم الاتفاق عليه من حيث المبدأ — نتيجة الخلاف حول الصياغة المناسبة لولاية عمله .

ولعلنا نتفق على ان التحدث بلغتين في مقام واحد لم يعد امرا مقبولا • كما لم يعد مقبولا أن يمتد بنا الانتظار قبل ان يستجيب مؤتمرنا لرغبة المجتمع الدولي كله ، كما عكسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة •

ان مجموعة ال ٢١ — التي شاركت معها مصر من خلال المستند CD/329/Rev.1 في التأكيد على أهمية انشاء جهاز فرعي خاص للتفاوض حول اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي — انما تستجيب في الحقيقة لرغبة ١٤٧ دولة عضو في الامم المتحدة ، أيدت بملء ارادتها قرار الجمعية العامة الأخير •

واذا كنا نشعر بمزيد من القلق لتعثر جهودنا في هذا المجال ، فلقد اصبحنا نخشى أن يأتي يوم يشعر فيه الانسان بالندم لغزوه للفضاء الخارجي ، هذا الكشف الهائل الذي هلّل له في البداية وعقد عليه الامل في ان يفتح له آفاقا للحياة ، لا أبوابا جديدة للشر •

السيد الرئيس ، قبل ان اختتم كلمتي ، اسمحوا لي ان اعرب عن ارتياحنا لاستئناف اللجنة الخاصة بحظر الاسلحة الكيميائية لاعمالها تحت رئاسة الزميل القدير والصدّيق رولف ايكبوس سفير السويد • وليس من شك في ان اعمال اللجنة الخاصة تكتسب في هذه المرحلة أهمية خاصة ، نأمل ان تتجح الجهود خلالها في العبور فوق ما تبقى من مشكلات ، وان تتوصل الى وضع الصياغات المناسبة لنقاط الاتفاق في مشروع الاتفاقية الخاصة بحظر الاسلحة الكيميائية •

واذا كنا نرحب باعلان الولايات المتحدة المشجع عن عزمها التقدم قريبا بمشروع معاهدة في هذا الصدد ، وبالخطوة الايجابية التي اعلنها الوفد السوفياتي حول قبول وجود مراقبين دوليين في مواقع تدوير مخزونات الاسلحة الكيميائية بصفة دائمة ، فاننا نأمل ان يكون في هذه المبادرات البناءة ما يدفع عمل اللجنة الخاصة الى مزيد من التقدم بما يتيح لها تحقيق الهدف الذي طال انتظارنا له ، بوضع مشروع معاهدة للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الطيبة التي وجهها الى بلادي وإلى رئاسة المؤتمر ، أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الكريمة ، السفير فيغينير •

السيد فيغينير (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس : هذه هي المرة الأولى التي أعطي الكلمة فيها في ظل رئاستكم — وهي فرصة تلقى مني الترحيب حتى أعرب عن سرور وفد بلادي اذ يراكم تتولون هذا المنصب الهام • لقد أبدىتم في قيامكم بهذا الدور ما تحليتكم به من تفهم وانصاف ومن قدرة على الحوار فتمكنت حكومتنا — وبصفة خاصة وزير الشؤون الخارجية الحاليان — من الحفاظ على علاقة عمل ممتازة حتى في فترات المصاعب والشدة •

ان جلساتنا العامة هذا الأسبوع مكرسة للبند ٦ من جدول الأعمال ، وهو " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، ولقد أصبحنا نختصر هذا العنوان المعقد الى " ضمانات الأمن السلبية " • ويشكل البند ٦ عنصرا مستقلا من عناصر مهمتنا الشاملة ، غير أن صلته بالبند ٣ من جدول الأعمال ، منع نشوب الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، صلة واضحة للعيان • ومن هذا المنطلق ، فان وفد بلادي قد قدم ، في ورقة العمل CD/357 ، قائمة بترتيبات الأمن السلبية

باعتبارها مجالا تدعى الدول الى الاسهام فيه اسهاما ، ذا مغزى لمنح الحرب • وباعتبارنا من الوفود التي عاونت في صدور قرار الجمعية العامة ٦٨/٣٨ في العام الماضي ، فاني أود أن أنتهز هذه الفرصة لتأكيد اهتمامنا المتواصل بهذا الموضوع • وان وفد بلادي ليأمل أن يبذل جهده قوى جديد في المفاوضات المكرسة للسعي من أجل ايجاد نهج مشترك أو صيغة مشتركة ، يمكن أن يتضمنها فيما بعد صك موحد له طابع ملزم على نحو ملائم • وينبغي للقرار ٦٨/٣٦ ، في رأينا أن يكون منطلقا ممتازا لهذه الجولة الجديدة من المفاوضات • ويشعر المرء أن من حقه أن يتنبأ بأن محاولتنا الجديدة لوضع صيغة مشتركة أو نهج مشترك ستكون أيسر بفضل الأحداث السياسية الأخيرة ، مهما كانت تلك الأحداث مؤسفة في حد ذاتها • وفي قرار الجمعية العامة ٦٢/٣٨ الذي كان على رأس واضعيه أحد أعضاء منظمة معاهدة وارسو ، كان الرأي الذي لا يزال ينشر هو أن ضمانات الأمن السلبية ينبغي ، بصورة أولوية ، أن ترتبط بتلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تأخذ بالخيار النووي ولم تسمح بوضع أسلحة نووية على أراضيها ، مع التأكيد على رأي دول حلف وارسو القائل بوجود أن يكون عدم الوزع هو المعيار الرئيسي لتوفر ضمانات الأمن السلبية • وفي الوقت نفسه ، فإن دولا أخرى أعضاء في حلف وارسو قد أظنت صراحة أنها تقوم بعملية وضع أسلحة نووية على أراضيها ، وأنها بالفعل ، حسب معلوماتنا قطعت شوطا في عملية وزع ضخمة جدا لشبكات أسلحة نووية جديدة • فلنا من ثم أن نفترض أن بلدان حلف وارسو قد حذفت بالعمل الفعلي معيار عدم الوضع من قائمة متطلبات ضمانات الأمن السلبية وانني لعلى يقين من أن ذلك سيسهل مهمتنا في السعي الى صيغة مشتركة حين تشرع اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية المعاد انشاؤها حديثا في عملها •

وفي الوقت الذي مازال المؤتمر يتلمس فيه طريقة للوصول الى شكل ملائم للعمل يستطيع به معالجة البند ٣ من جدول الأعمال والخاص بمنع نشوب حرب نووية — وان وفد بلادي ليأمل أن يكلل هذا المسعى بالنجاح في الأيام القليلة القادمة — يقع في جنيف ، اعتبارا من يوم الاثنين القادم حدث هام له صلة وثيقة بمنع نشوب الحرب ولا سيما الحرب النووية • ذلك أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار مدعوة لعقد دورتها الأولى ، وقد أشار مندوب مصر الموقر الى ذلك قبل قليل • ولا ريب في أنه سيعود على الكثيرين منا في هذه القاعة أن يمثلوا بلدانهم في ذلك الاجتماع • وقد لا يكون للدورة الأولى للجنة التحضيرية ، في حد ذاتها الا قدر محدود من الأهمية الاخبارية ، غير أن أطراف معاهدة عدم الانتشار والمجتمع الدولي عموما يجدون أنفسهم أمام ظرف حاسم حين تبدأ العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار • لذلك فاني أعرج باختصار على مغزى معاهدة عدم الانتشار وعلى قيام نظام فعال لعدم الانتشار ، مذكرا بأن وفد بلادي (ومرة أخرى في ورقة العمل CD/357) قد طلب مشاركته الرأي بأن السياسة الفعالة لعدم الانتشار لها دورها الرئيسي ، الى جانب الاستراتيجيات الأخرى ، في منع نشوب حرب نووية • ومنذ اللحظة الأولى لبدء العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الاستعراضي الوشيك لأطراف معاهدة عدم الانتشار تقفز حقيقة أليمة الى بؤرة الاهتمام تتمثل في أن بعض أعضاء المجتمع الدولي البارزين على نحو خاص ومن ذوى النوايا الطيبة لم يـسـروا بعد أن الوقت قد حان لكي يوقعوا على المعاهدة • وفي بعض الأحيان ، كانت أكثر البلدان فصاحة في الحديث عن نبذ الأسلحة النووية هي ذاتها التي امتنعت عن الافادة من امكانات معاهدة عدم الانتشار في وضع حد لمزيد من انتشار هذه الأسلحة • وان وفد بلادي ليأمل أن يستطيع المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار والعملية التحضيرية له أن يفلح في اقناع عدد اكبر من

الدول بأن احتياز الأسلحة النووية لا يفيد أى عضو في المجتمع الدولي خارج نطاق المجموعة الدولية الحائزة حاليا للأسلحة النووية ، وأن أية محاولة لاحتياز هذه الأسلحة ، ناهيك عن إقامة ترسانة بالفعل ، سيكون لها في الحقيقة ، تأثير خطير ومزعزع للاستقرار سوف نعاني منه جميعا ، وأن مشاركتنا في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لتتيح لنا فرصة ثابتة لأن نناشد جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أن تبادر الى ذلك بغية اعطاء المعاهدة • صبغة تطبيق عالمية ، وحكومتى التي تؤكد بهذا على القيمة البالغة لعدم انتشار الأسلحة النووية أفقيًا تدرك ادراكا تاما العلاقة بين عدم الانتشار الأفقي وعدم الانتشار الرأسى • ومن منطلق اختبار مظهرى عدم الانتشار كليهما ، تعطي حكومتى أولوية الأهمية للنتائج الايجابية والمثمرة التي سيتمخض عنها المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٨٥ ، تلك النتائج التي من شأنها أن تضيف زخما للمعاهدة يلزمها في الفترة المتبقية من صلاحيتها الحالية وكذلك خلال فترة تعديد أخرى مؤقتة •

ويحتمل أن تبقى مشكلتان في صميم مداول استعراض معاهدة عدم الانتشار ، وكلاهما يرتبطان ارتباطا مباشرا بهذا المؤتمر ، ألا وهما : نزع السلاح النووى ، ومنظورات معاهدة للحظر الشامل للتجارب • وواضح أن للالتزامات التي تفرضها المادة السادسة من المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووى أهمية أساسية • فمعاهدة عدم الانتشار هي الوثيقة الدولية الوحيدة القائمة التي تلزم الدول النووية الكبرى بمقتضاها التزاما قانونيا بنزع السلاح النووى ، بمعنى أنها قد تعهدت بأن تدخل بنية حسنة في مفاوضات ترمي الى هذه الغاية • أما الموقف الحالي الذى تترك فيه احدى الدول الكبرى الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية مائدة التفاوض في محفلي تفاوض حساسين مكرسين لنزع السلاح النووى ، وهي تعلن عن عدم رغبتها في العودة الى هذه المفاوضات دون شروط مسبقة ، فهو أمر يتعارض تعارضا واضحا مع احكام معاهدة عدم الانتشار ، ولو قدر لهذا الوضع السيئ أن يستمر الى وقت استعراض معاهدة عدم الانتشار أو ان هو استمر أثناء النظر الموضوعى في مواد المعاهدة خلال العملية التحضيرية ، فلا بد لأطراف المعاهدة أن تثير مناقشة • وهذه الأطراف هي التي لها ، بطبيعة الحال ، المركز القانوني الذى يؤهلها لافاد التزامات المعاهدة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة — أما غيرها من الدول غير الأطراف فغير مؤهلة لذلك • ومن المؤكد أن هذه الحقيقة البسيطة لا ينبغي أن تخيب عن بال الدول الخارجة عن نطاق مجتمع معاهدة عدم الانتشار حين تقم النداءات الموجهة اليها للانضمام الى المعاهدة أما القضية الرئيسية الثانية من قضايا نزع السلاح ، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، كما أشير اليها في ديباجة معاهدة عدم الانتشار ، فانها لا تقل أهمية عن الاولى • وتعلق حكومتى أهمية بالغة على عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر ، ولم يقصر قادة بلدى في الافادة من كل فرصة رئيسية سانحة لاحراز قصب السبق في هذا المضمار • ونحن نرى أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب هي بمثابة عنصر أساسي في التوازن بين المسؤوليات والواجبات التي تقع على عاتق أطراف معاهدة عدم الانتشار •

وفي الوقت نفسه ، لدينا شعور قوى — ونحن ندرك أن هذا الشعور هو الرأى المشترك في هذا المؤتمر — بأن الجزء الحيوى في معاهدة لحظر التجارب النووية يتمثل في وضع نظام للتحقق والامثال يتيح للأطراف المعنية أن تظل على ثقة بأن المحاولات المحتملة للمراوغة لن تبقى في الخفاء • وهذا هو السبب الموجب للولاية الحالية لجهازنا الفرعي المعني بالتجارب النووية • ومن منظور وفدى فان التقدم من مرحلة ايجاد حل مناسب لمشاكل التحقق — من الجانبين التقني والسياسي المؤسسي — الى مرحلة تفاوض بشأن معاهدة كاملة ، يبدو أمرا منطقيا • ونحن نأسف

وقد أسهمنا في أعمال الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية في العام الماضي ، أنه لم تجر حتى الآن دراسة شاملة للمشاكل الملازمة بيد أن هذه المهمة مازالت تلوح ، وبراود وفد بلادي الأمل في امكانية الاسراع في خطوات علنا في هذا الميدان ، وفي أن تأخذ المناقشات طابعاً أكثر موضوعية وشمولا ، وينبغي ، بالتأكيد ، أن يكون الشكل الذي يقح عليه الاختيار للعمل في هذه المهمة مماثلا لما اعتمد في العام الماضي ، علما بأن من الضروري ان يبدى جميع المشاركين بحض المرونة للتوصل الى ولاية بصياغة جديدة ، مما يفيد في غرس منظور تقدمي في العمل . والواقع أن من الأليق بهذا المؤتمر أن يبدى علا مستمرا بشأن اجراء التجارب النووية ، في الوقت الذي تبدأ فيه المرحلة التحضيرية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار .

ان الاعتقاد الذي يشاركنا فيه البعض بأن التحقق من حظر التجارب النووية أمر ضروري بقدر ما هو معقد من الناحية التقنية ، كان هو أيضا الاعتبار المرشد عند انشاء فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية واضطلاعه بمهامه . لقد قدم هذا الفريق الآن تقريره الثالث . وأنا أدرك أنكم تعتزمون سيادة الرئيس ، طرح التقرير للمناقشة في مرحلة تالية ، ولكن أرجو أن تسمحوا لي ، وان لم يحن الوقت بعد ، ان أتطرق اليه . ان قصدي هو أن أقدم ورقة عمل عن " جوانب التطورات الحديثة في أساليب تسجيل الظواهر الاهتزازية " (CD/491) ومن ثم أثرى مداولا تالمقبلة بشأن التقرير الثالث للخبراء والمنظورات المقبلة لعملهم .

اسمحوا لي أولا أن أعبر عن تقدير وفد بلادي بالتقرير الثالث لفريق خبراء الاهتزازات الذي جاء في غاية الشمول والدقة ، بقدر اعجابه بالتقدم الذي أحرزه الفريق في موضوع التقرير في ظل الكفاءة العالية والتوجيه السليم لرئيسه ، الدكتور داهلمان . كذلك يلاحظ وفد بلادي بارتياح خطط التشغيل الاختباري المحدود المصممة للتأكيد على صلاحية بعض مكونات النظام العالمي المقترح واذا كان الاختبار لن يستخدم الا بيانات المستوى الأول عد البث بالنظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، فان من شأن المشاركة الموسعة في تجربة دول من سائر المجموعات ، وشمولية التجارب أن تسمحا باحراز تقدم حقيقي وهام في طريق وضع نظام للتحقق من الحظر الشامل للتجارب .

انني من منطلق هذه الخلفية وسعيا مني لتقديم دفع جديد لاحراز تقدم في علنا من أجل اعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، أود أن أضع اليوم امام الزملاء ورقة العمل المشار اليها آنفا ، وقد سبق أن عمت الورقة خلال الدورة الأخيرة لفريق خبراء الاهتزازات الا أنها لم تناقش بالكامل ، وهي في الواقع ، تتجاوز الاختصاصات الحالية الأكثر تقنية لفريق خبراء الاهتزازات ، اذ تفتح أبوابا أرحب لمنظورات من أجل شبكة اهتزازية عالمية للمستقبل . ودعوني أذكركم أنه جرى عرض أكثر النماذج تقدما لهذا النظام العالمي في التقرير الأول للفريق المخصص في الوثيقة CD/585 - تحت اسم كان حينذاك مستقبليا الى حد ما وهو الشبكة الثالثة ، وأقول مستقبليا لأن النموذج لم يقدم في ذلك الوقت سوى صورة عامة لنظام افتراضي . ونظرا للتطورات التي حدثت في مجال الالكترونيات الالات الدقيقة وتكنولوجيا الكمبيوتر وفي المواصلات السلكية واللاسلكية فقد اصبحت الشبكة الثالثة اليوم شيئا ممكنا ملموسا وواضح المعالم . وتتجاوز ورقة العمل التي يقدمها وفد بلادي نموذج الشبكة الثالثة حين تضيف مكونات جديدة وتقدم صورة عامة لشبكة اهتزازية عالمية أكثر تقدما . ولذلك فقد لا نكون مبالغين في الادعاء اذا أطلقنا على هذا النموذج المتقدم اسم

" الشبكة الرابعة " • وأود وأنا أقدم اليكم هذه الورقة ، طالبا تعميمها باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح (CD/491) ، أن استرعي انتباهكم بصفة خاصة الى الجهود التي تبذل في جمهورية ألمانيا الاتحادية من أجل تحسين القدرة الكشفية للمحطات الاهتزازية في المناطق التي تسودها ظروف ضوئية غير مواتية وذلك بتركيب أجهزة قياس اهتزازات في الحفر • ان مفهوم محطات الحفر في الصفائف الصخرية ، باعتبارها عناصر في شبكة عالمية ليعطي كبرير أمل في التوصل الى رصد فعال للظواهر الاقليمية والمحلية في مناطق الاهتمام • ويتيح هذا النموذج انشاء نظام شامل قائم بذاته للصندوق الأسود ، ذي درجة عالية من التسجيل والتحليل الآلي للبيانات الاهتزازية • واسمحوا لي أن أؤكد ، مع هذا ، ان ادخال عدد من السمات الحديثة جدا على النموذج ، لا يضيف عبئا تكنولوجيا لا يمرر له على كاهل أطراف المعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب النووية ، بل هو في الواقع يجعل شبكة الرصد أيسر ادارة وأبسط تشغيلًا ويسعدني أن تجد الوفود ، عند مداولتنا القادمة بشأن التقرير الثالث لخبراء الاهتزازات ، أن من الملائم أخذ ورقة العمل الجديدة هذه في الاعتبار عند دراستهم وتحليلهم للموضوع •

ان الموضوعين اللذين تطرقت اليهما اليوم يندرجان تحت العنوان الأشمل لمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة • واسمحوا لي أن اتطرق الى موضوع آخر يعتبر جانباً أكثر أهمية من جوانب المشكلة ذاتها ، واسمحوا لي أيضا أن اخص بالذكر بياناً بذاته استمعنا اليه مؤخرا في جلساتها العامة • انني أشير الى البيان الذي ادلى به جاري الموقر السفير ميستر من هنغاريا ، في ١٥ آذار/مارس ، والذي خصصه لعدد من الجوانب القانونية لاستخدام الأسلحة النووية ، والبدء باستخدامها ، والاستخدام الثاني لها • واذا كنت لا بد أن أخالفه الرأي في عدد كبير من النقاط التي طرقتها ، فاني أود أن أشير عليه للطريقة الجدلية والمفصلة التي عرض بها وجهات نظره • ولقد كان بيانه واحدا من البيانات التي تساعدنا على الارتقاء بمستوى مداولتنا والاهتمام بالمغزى المحوري لموضوع منع نشوب الحرب النووية ، على الرغم من اختلاف وجهات نظرنا • ومن الواضح أن بيان السفير ميستر يثير من الاسئلة أكثر مما يأتي بأجوبة ومن بين تلك الاسئلة قضايا التوافق المنطقي بين مفاهيم عدم الاستخدام ، وعدم البدء بالاستخدام والاستخدام الثاني (المفترض قبوله) للأسلحة النووية • وثمة قضايا ترتبط بمصادقة التعهدات بعدم البدء بالاستخدام التي يقدمها وينميها أولئك الذين لا تتفق سياساتهم المعلنة ومذاهبهم العسكرية ، وهيكل قواتهم المسلحة ، وتسلسل قياداتهم ، وقد رتهم الشاملة ، وتحصيلهم المستمر للأسلحة • وثمة قضايا تتصل بنطاق المادتين ٢ و ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وهي قضايا تتعلق بالتمييز والتفريق البديهي بين المنازعات التقليدية والمنازعات النووية ، وهي باختصار القضايا التي تتشابه فيها الاعتبارات القانونية والمسائل الأساسية للفلسفة السياسية ، وبعبارة أخرى فان السفير ميستر ، باثارته لعدد من النقاط القانونية ، قد وضع أمامنا جميع القضايا المعقدة التي تتميز بها مهمة منع نشوب الحرب • وأود أن أؤكد له أن وفد بلادي لن يقصر في اشراكه في مناقشة متعمقة لجميع هذه القضايا التي تتصل اتصالا وثيقا بجوهر عملنا • وانني لأطلع الى الأخذ تباعا بكثير من آرائه ، سواء في جلسات عامة أم ، وهو الافضل ، في الشكل الخاص للعمل الذي نتوقع أن يكون متاحا في القريب العاجل للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه ، وعلى الكلمات الطيبة بشأن العلاقات بين بلدينا ، وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها لرئاسة المؤتمر أعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الكريم ، السفير فيكتور اسراييليان •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية):

يود الوفد السوفياتي اليوم أن يتناول ، في بيان مقتضب ، مسألة حالة المفاوضات في أحد البنود ذات الأولوية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر ، ألا وهو حظر الأسلحة الكيميائية • أود ، بادئ ذي بدء ، أن أذكر بأن السيد ك • و • تشيرينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، قد شدد ، في خطاب ألقاه مؤخرا امام المقتربين في مدينة موسكو بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٨٤ ، على أن تحرير الانسانية من امكانية استخدام الأسلحة الكيميائية يعتبر مهمة بالغة الأهمية • وتمشيا مع سياسته المستمرة لصالح التدمير الكامل والأكبر للأسلحة الكيميائية ، قدم الاتحاد السوفياتي عددا من المقترحات أثناء السنة الجارية • ويتعلق أحد هذه المقترحات برصد تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في مرفق خاص ، بينما يتناول اقتراح آخر - قدم مؤخرا من الوفد السوفياتي الى اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية - مسألة تحدى التحقق الدولي في الموقع • وقد لاقت مقترحاتنا تقييما ايجابيا في المؤتمر •

وخلال الدورة الحالية ، قدمت عدة وفود أخرى أيضا مقترحات حول مسائل مختلفة تتعلق بالاتفاقية المقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية ، والتي ، في نظرنا ، يمكن أن تساعد في تحقيق مزيد من التقدم في صياغة الاتفاقية • ونشير ، بنوع خاص ، الى مقترحات يوغوسلافيا ، والصين ، والسويد ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة وغيرها •

وهكذا ، فإن الركائز موجودة ، اجمالا ، للتقدم السريع نحو حل للمهمة الهامة التي أولاها المجتمع الدولي لهذا المؤتمر • وليس من قبيل المصادفة أن يكون السيد ك • و • تشيرينكو قد قال في الخطاب الذي أشرت اليه آنفا ان الشروط المسبقة لحل مشكلة الحظر العام والشامل للأسلحة الكيميائية بدأت الآن تظهر الى حيز الوجود •

وقد تمّ الاعراب ، في كل مكان ، عن الأمل بأن المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة ستكون جدية وبناءة • وهنا ، وفي هذه القاعة بالذات ، أعلن عن هذا الأمل ممثلو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر تقريبا • ومع ذلك ، فإن الوضع المتطور الآن في اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية يثير بعض القلق الجدى •

وبينما لا يبقى الا أقل من شهر واحد قبل اختتام الجزء الربيعي من دورتنا ، فإننا لم نباشر في الواقع ، تنفيذ المهمة الواردة في الولاية الجديدة للجنة المخصصة ، وهي البدء بعملية كاملة وشاملة للمفاوضات ، وتطوير ووضع الاتفاقية ، باستثناء صيغتها النهائية • ويبدو أن الحاجة الى الإشارة الى أنه قد انقضى اسبوع بعد الاخر في بذل الجهود لتخطي أنواع مختلفة من الصعوبات التنظيمية المختلفة • واننا لانميل الى عزو التأخير في بداية العمل الفعلي الى النشاط التنظيمي للسفير اكسيوس ، الرئيس الحالي للجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية • ونود فقط أن يستخدم أكثر من ذلك بقليل صلاحياته كرئيس • فما هي المشكلة ؟ يبدو أن جذر الشرتكن في كون أحدهم يعمل على تجميد أعمال الهيئة وعلى عدم تمكين آلية المفاوضات من السير في طريقها •

وقد سبق أن أتاحت لنا الفرصة للإشارة الى البيان الواضح جدا الذي أدلى به السيد بيرل معاون وزير الدفاع في الولايات المتحدة ، الذي فرض ، كما جاء في صحف الولايات المتحدة ، موقفا متصليا جدا على ممثلي ادارة الولايات المتحدة في مفاوضات جنيف •

وهناك معلومات عديدة أخرى تفيد أن من الواضح أن المسؤولين الرسميين في الادارة في واشنطن يزرعون بذور التشاؤم فيما يتعلق بمستقبل المفاوضات ، ويشوهون بفضاعة موقف الاتحاد

السوفياتي فيما يتعلق بمسائل الرصد ، كما يتبين ذلك على نحو خاص في المواد المنشورة في النشرة اليومية التي تصدرها بعثة الولايات المتحدة هنا في جنيف ، وبالحالون القضية بطريقة تخلق مناخا لتخصيص مبالغ طائلة بهدف إعادة ملء ترسانات الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية •

لذلك ، لا يمكن لأحد أن يندمش لا صابة وفد الولايات المتحدة بالحساسية عندما يرى نصا يبدأ بهذه الكلمات : " ان الدول الأطراف في الاتفاقية " • • • ان الوفد هو ، بصفة عامة ضد صياغة النص ، على الرغم من أن ذلك منصوص عليه مباشرة في ولايتنا • وهو يرى أن مهمته تنحصر في التسبب بالتأخير •

وقد قيل الكثير في هذه القاعة وفي خارجها حول مشروع للولايات المتحدة • وقد أعربت وفود عديدة باستمرار عن تحمسها ازاء نية الولايات المتحدة بعرض مشروع • وقد ازدادت المعلومات في صحف الولايات المتحدة عن مضمون مثل هذا المشروع • وبصراحة ، فان هذه المعلومات تسبب لنا القلق • وفي معرض اشارتهم الى مختلف أحكام مشروع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالرصد يقول مؤلفو مقال منشور في عدد ٢ نيسان /ابريل من مجلة " نيوزويك " ، مشيرين الى مصادر موثوقة : " ان الأحكام ، في مجملها ، سوف ترغم موسكو على السماح لمفتشين أجانب من القاء نظرة قاسية على مجمل الصناعة الكيميائية السوفياتية ، وان يسرحوا في القواعد العسكرية • ولا أحد يعتقد بأن موسكو ستقبل بهذه الفكرة ، وبالتالي فما زلنا بعيدين عن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية " •

هذا هو ، أيها المندوبون الكرام ، الرد على السؤال المتعلق بأسباب توقف أعمال اللجنة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية ، وعلى مستقبل المفاوضات حول هذه المشكلة في المؤتمر ، وفي الوقت ذاته الرد على ما ينتظرنا فيما يتصل بمشروع الولايات المتحدة الذي أقيمت له هذه الدعاية الواسعة • وهكذا ، فان مشروع الاتفاقية الذي أعدته الولايات المتحدة ، والذي لم يبصر النور بعد يحول بصورة موضوعية الى تجميد للمفاوضات • وقد رأينا من الضروري التعبير عن رأينا حول هذه القضية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي ، وأعطي الكلمة الآن

لممثل جمهورية ايران الاسلامية الكريم ، السفير كاظمي كامياب •

السيد كاظمي كامياب (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أود أن أبدأ كلمتي بتقديم تهاني الصادرة بانتخابكم وتأكيد دعم وفد جمهورية ايران الاسلامية لكم وتعاونهم معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم • والواقع أن حكومتي تعلق بالغ الأهمية على الروابط التي تجمعها بحكومتم في ميدان نزع السلاح ، وأن ما تتحلون به من مهارة ودبلوماسية في معالجة شؤون هذا المحفل ليؤهلكم للتشيل بجدارة في هذا الميدان •

وفضلا عن هذا ، فان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره العميق للعمل الذي اضطلع به السفير توربانسكي خلال الشهر الأول لهذا المؤتمر فلقد أسهمت رئاسته ، بفضل جهوده التي لم تكل واستقامته التي لا شك فيها ، في التوصل الى النتائج التي تحققت خلال توليه المنصب •

وأخيرا ، أقول بصراحة ، انني أشعر بالتفاؤل بالنسبة للمداولات المقبلة " لمؤتمر نزع السلاح " كما أصبح يسمى الآن ، ونحن نرحب بمن صفوفنا بسفراء اثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا •

وأود ، في كلمتي اليوم ، أن أتناول البند الهام جدا من بنود جدول أعمال هذا المؤتمر ، والذي أعطي ما يستحقه من أولوية قصوى لما له من أهمية لامرأه فيها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما ، ألا وهو بند الأسلحة الكيميائية •

لقد بدأ عهد استخدام الأسلحة الكيميائية كوسيلة للدمار الشامل بداية فعلية خلال الحرب العالمية الأولى ، باستخدام غاز الكلور الذي يطلق من براميل بسيطة ، والفوسجين ، وهو غاز خانيق تقتصر سميته على الجهاز التنفسي • واليوم يبدو غاز الخردل ، الذي استخدم أيضا في تلك الأيام ، حقيقة مأساوية • فهذا الغاز يستخدم العامل الكيميائي BIS-42 كبريتيد الكلوراثييل ويسبب أضرارا للجهاز البشري لا قبل له بها ويؤدي في أغلب الأحيان الى موت أليم •

ووفقا لتحقيقات منظمة الصحة العالمية ، فإن من بين المفاعيل الطويلة الأجل ذلك المرض المزمن الناجم عن التعرض للعوامل الكيميائية ، والآثار المتخلفة في الأشخاص الذين يتعرضون مباشرة للعوامل الكيميائية ، وتكوين بؤر جديدة لأمراض معدية ، وكذلك الأثر الذي تحدثه التفجيرات الأيكولوجية • ومن المفاعيل المتخلفة ، حدوث السرطان نظرا لأن غاز الخردل وبعض العوامل الأخرى هي عوامل مؤلثة ثبت أنها تسبب السرطان • ولقد زاد انتشار حدوث السرطان زيادة كبيرة بين من تعرضوا للغاز خلال الحرب العالمية الأولى ، وخاصة سرطان الجهاز التنفسي • ويمكن لعوامل كيميائية معينة أن تسبب تلفا في الجنين في أثناء نموه كما يمكن أن تحدث تحولات في الإنسان نتيجة لتكسر الكروموسومات •

وإذا كنا لم نلاحظ مفاعيل طويلة الأجل على البيئة بعد الحرب العالمية الأولى ، فإن هناك خطرا من أن تسبب العوامل المضادة للنبات أضرارا في البيئة النباتية ينجم عنها تغيير واضح في نوع الحياة الحيوانية يمكن أن يتفاقم وأن يتسبب في سيادة حيوانات حاملة للمرض مما يشكل خطرا على الإنسان • وبالمثل يمكن أن تتأثر كميات ونوعيات الأغذية المنتجة • أما المفاعيل النفسية فإن من الصعب تقديرها •

ويحظر بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ حظرا باتا استخدام جميع هذه العوامل الكيميائية الحربية ، سواء كانت قاتلة أم معجزة فقط ، وقد جاء هذا البروتوكول نتيجة للذعر الذي أصاب الناس من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الأولى • فجاء معبرا عن الأفكار الأساسية في قانون المنازعات المسلحة : فإن لم يكن حذر للحرب بكافة أشكالها ، فلا أقل من وضع بعض الحدود لفظاعتها • وكان هذا الاتفاق الذي وقعته حوالي مائة دولة ، من بينها العراق في عام ١٩٣١ ، أول اتفاق يحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل • وتم تأكيد هذا البروتوكول باتفاقية عام ١٩٧٢ وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين رقم ٩٨/٣٧ في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ •

ومنذ بدء الحرب التي فرضت علينا ، حاولنا أن نستري انتباه المجتمع الدولي الى أن سياسات الاسترضاء لا تثمر • ففي دورة عام ١٩٨٠ للجنة نزع السلاح ، استرعي انتباه اللجنة الى مسألة استخدام العراق لأسلحة كيميائية • ولم يعرنا أحد أذنا صاغية ، وفي جميع الحالات التي استخدمت فيها أسلحة كيميائية كنا نخطر الهيئات المسؤولة لكن جهودنا ضاعت كلها هباءا وبطبيعة الحال ، فهذه ليست المرة الأولى التي يستخدم العراق فيها أسلحة كيميائية ضد شعب من الشعوب • وعلى سبيل المثال ، فوفقا لتحقيقات أجراها معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم الصفحة ١٦٥ ، المجلد الأول ، استخدم العراق أسلحة كيميائية في عام ١٩٦٥ ضد أكراد المنطقة •

وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، عرض وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية ، مرة أخرى ، على مؤتمر نزع السلاح ، في بيان مدع بقرائن لا تدحض ، الاستخدام المنظم للأسلحة الكيميائية وفور طلبنا من الأمين العام للأمم المتحدة اجراء تحقيق بشأن استخدام العراق لأسلحة كيميائية وبعد البيان الذي ألقى في مؤتمر نزع السلاح ، استخدم العراق أسلحة كيميائية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل ، حول أكثر من ٢٠٠٠ شخص الى ضحايا ، بعضهم قيد العلاج الآن في جمهورية ايران الاسلامية وفي عدة بلدان بالخارج ، وبعضهم قد قضى نحبه ، وفي ٩ و١٧ آذار/مارس ١٩٨٤ عاد العراق من جديد لاستخدام أسلحة كيميائية على نطاق شامل في منطقتي جزيرة مجنون وجوفير مما نجم عنه اصابة كثير من المقاتلين بجروح • ويعاني هؤلاء الجرحي ، من الغثيان والتقيؤ وأوجاع الجهاز التنفسي والدوخة • وأدخل الضحايا الى المستشفيات •

ومنذ عهد قريب جدا ، نشر معهد ذائع الصيت في بلجيكا ما توصل اليه بشأن ضحايا الحرب من الايرانيين وأفاد بأن الجروح كانت ناجمة عن استخدام غازات تحتوي على الايبرايست (غاز الخردل) والميكوتوكسينات (اجزاء مركبة للمطر الأصفر) •

وأفادت سلطات طبية في عدة بلدان يعالج بها مقاتلون ايرانيون أن الجروح ناجمة عن أسلحة كيميائية ، كما أن تقارير صحفية مستقلة نشرت في الخارج أكدت هذه الحقيقة اكثر من مرة • كذلك أكدت النشرة الصحفية رقم ١٤٨١ للجنة الدولية للصليب الأحمر المؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٤ استخدام العراق لأسلحة كيميائية •

" ان الأعراض المشتركة التي لاحظتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بجميع الجرحى كانت عبارة عن " حروق شاملة ولكنها سطحية (من الدرجتين الأولى والثانية) ومشاكل تنفسية خطيرة ، والتهاب القرنية والملتحمة " ، ويبدو أنها تتحسن بالتدريج • ومع هذا فقد اتضح من الفحوص الكلينيكية المتتالية لبعض المرضى أنه ، بعد ثمانية أيام من التعريض ، وجدت مشاكل حادة في تركيب الدم مصحوبة بنقص واضح في عدد الكريات البيضاء وقد تسببت هذه المشاكل ، لاجتماعها مع العجز في الجهاز التنفسي والكليتين في وفاة عدد من المرضى الذين مات اثنان منهم أثناء زيارات المندوبين ، وبالإضافة الى الخطوات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الأطراف المعنية ، فإنها تؤكد على أن استخدام مواد سامة في ميدان المعارك عمل لا يتفق مع احترام المبادئ الانسانية ، ويشكل انتهاكا لقانون المنازعات المسلحة والقانون العرفي المعترف به " •

وبناء على طلب حكومة جمهورية ايران الاسلامية ، تعهد الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويار ، باجراء تحقيق في استخدام العراق لأسلحة كيميائية ، وذلك بوحي من المشاعر الانسانية ، وعلى هذا الأساس فقد بعث بأربعة اخصائيين بارزين للقيام بزيارة الى ايران لتقصي الحقائق •

وقد قام الاخصائيون ، الذين اختبروا لدرايتهم بالحرب الكيميائية بزيارة لجهة القتال قرب اهواز في غربي ايران كما قاموا بفحص عينات من التربة المشربة بالمواد الكيميائية • كذلك عاينوا مرضى في المستشفيات في اهواز وطهران كما زاروا المشرحة في طهران وبعد عودة الاخصائيين من جمهورية ايران الاسلامية قدموا تقريراً مشتركاً الى الأمين العام في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤ ، أجمعوا فيه على أن غاز الخردل وعامل اثارة الأعصاب تابون Tabun قد استخدموا من قبل العراق في حربه ضد ايران •

وقد استنكر أمين عام الأمم المتحدة قيام النظام العراقي باستخدام أسلحة كيميائية وأدان ذلك عند أحالته تقرير الاختصاصيين الى مجلس الأمن للاحاطة * (الوثيقة رقم ١٦٤٣٣/٦ المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤) •

وكان ذلك التقرير موقعا من الدكتور غوستاف اندرسون من السويد ، والدكتور مانويل دومنغيز من اسبانيا ، والدكتور بيتر دون من استراليا ، والكولونيل الدكتور أولريخ ايمورستغ من سويسرا • ويعزى قلق وفدنا الى ردود الفعل السلبية بصفة عامة لدى مؤتمر نزع السلاح ازاء الاستخفاف الكامل ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ فيما يتعلق بحظر استعمال الأسلحة الكيميائية •

ولا يتعلق هذا الأمر بمجرد مجموعة من الايرانيين الأبرياء أو حتى بحكومة جمهورية ايران الاسلامية وحدها فحسب ، بل هو يتعلق كذلك بالضرر الذى لحق بالضمير الانساني المشـترك ، ولا يستطيع المجتمع الانساني المتحضر المعاصر أن يغفر هذه الجرائم ، وما ينبغي له أن يفعل ذلك •

واذا استثنينا العدد المحدود جدا من الوفود التي تشاركنا الرأي — والتي نقدم لها شكرنا وامتناننا على اهتمامها وادانتها للعمل اللا انساني الأخير المتمثل في استخدام أسلحة كيميائية — فلم يظهر في المؤتمر أى رد فعل ايجابي حتى الآن •

وبالطبع ان رد الفعل هذا ، من وجهة نظر جمهورية ايران الاسلامية ، كان مخيبا للآمال الى أقصى حد ، فمنذ بداية الحرب المفروضة ونحن نواجه هذا الموقف •

ومع الاسف أن المجتمع الدولي لم يتخذ موقفا حاسما ازاء الاعتداء العراقي الغاشم ضد جمهورية ايران الاسلامية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ • وقد انعكس افتقار المجتمع الدولي الى الإرادة السياسية في قرار مجلس الأمن ٢٧٩ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ • فعلى نقيض السوابق الراسخة في تلك الهيئة ، جاء هذا القرار خاليا من الإشارة الى انسحاب القوات الى الحدود الدولية • وقد دفع هذا الوضع بوزير خارجية النظام العراقي في ذلك الوقت ، حمادى ، الى التأكيد على أنه لا توجد حدود دولية بين ايران والعراق بعد إلغاء معاهدة الجوائر لعام ١٩٧٥ ، ولذا فان الوزع الفعلي للقوات هو الذى يشكل الحدود الدولية بين الدولتين ، وليس ثمة مبرر لدى ايران للحديث عن اعتداء (كتاب حمادى الى الأمين العام للأمم المتحدة — الوثيقة رقم ١٤٢٣٦/٣ ، المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠) •

وخلال فترة الاثني وأربعين شهرا من الحرب المفروضة على جمهورية ايران الاسلامية أصبح الجميع على علم تام باجتياح المدن الايرانية والقصف المنظم ودون تمييز للسكان المدنيين في المناطق المدنية ، التي تبعد في بعض الأحيان حوالي ٤٠٠ كيلومترا عن مناطق القتال •

وقد تسبب ما يزيد على ١٣٠ هجوما بالقذائف ، ومئات من الهجمات الجوية ، وعدة الاف من طلقات المدفعية الموجهة بشكل منظم ضد المدن الايرانية العزلاء ، في استشهاد ٥٠٠٠ من المدنيين ، واصابة ٣٠٠٠٠ شخص بالعجز • ويقوم تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة رقم ١٥٨٣٤/٥ المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، دليلا على جزء من جرائم الحرب التي يرتكبها حاكم العراق •

ولم يحدث الا في الأونة الأخيرة أن زاد عدد الجرحى والشهداء من ضحايا استخدام أسلحة كيميائية في خلال فترة ٤٠ يوما عن ٢٠٠٠ شخص ، ومع ذلك ، فكما رأيتم ، أنه رغم ثبوت استخدام

الأسلحة الكيميائية ، فإن المؤتمر لم يبد ، بصفة عامة ، استجابة مسؤولة ، كما كان متوقعا منه ، فيما يتعلق بانتهاك بروتوكول عام ١٩٢٥ • وقد أبدت الحكومات هذا الموقف ذاته تجاه ما كشف عنه التقرير الأول لبعثة الأمين العام للتحقيق في الأضرار التي لحقت بالمناطق المدنية التي تعرضت لهجمات عسكرية ، مما سمح للعراق بأن يستخدم الأسلحة الكيميائية على نطاق لم يسبق له مثيل وأن الخطوة التي تتخذها منظمة دولية بالتحقيق في استخدام أسلحة كيميائية لهي خطوة فريدة في هذا القرن ، ويتوقف الى حد كبير على رد فعل الحكومات ازاء النتائج التي خلصت اليها الأمم المتحدة في هذا الصدد ، ما اذا كان هذا التقرير سيحتبر رادعا أم انه سيكون بمثابة ضوء أخضر يسمح بمزيد من الانتهاكات •

ان التاريخ واضح ، وسيصبح المستقبل شاهدا على أن أولئك الذين يحضون على نزع السلاح ويدافعون عنه بشدة هم الذين وقفوا صامتين أمام استخدام دولة ضعيفة لأسلحة أقل ما يقال فيها انها محظورة •

اننا ننتظر من جميع البلدان المسؤولة في العالم • بغض النظر عن نزاعاتها أو تبعيتها السياسية ، وسواء كانت منحازة أم غير منحازة ، محايدة أم دولة كبرى • أن تخلع عن نفسها قيود نزاعاتها ، وأن تعلن على الملأ شجبها وادانتها بأقوى ما يمكن من عبارات ، لاي انتهاك للقوانين والبروتوكولات الدولية يكون من شأنه أن يهدد في الصميم وجود البشرية ، اذ ينبغي أن ترتبط القيمة الحقيقية بالمبادئ والمثل الانسانية ، والا فلن يكون هناك في نظر المعتدى أي فرق بين الأسلحة نووية كانت أم كيميائية •

وأود أن أعرب عن صادق أمانينا بأن تكون اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، التي هي قيد الاعداد في هذا المحفل ، جاهزة في أقرب وقت ممكن ، وبأن تكون عملية تماما وبأن تؤتي ثمارها وفي اعتقادي ان الموقف الذي يتخذه هذا المؤتمر والهيئات الأخرى ذات الصلة ازاء استخدام الأسلحة الكيميائية ضد جمهورية ايران الاسلامية سيكشف حقيقة عن مدى الاخلاص والشعور بالمسؤولية ازاء الاتفاقية المعدة حديثا ، كما سيشكل معيارا ممتازا لتحديد مركزها وقدرتها في المستقبل •

وفي ضوء ما أفهمه من أن استعراض تقرير بعثة الأمين العام للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد جمهورية ايران الاسلامية يمكن أن يفيد عمل المؤتمر فائدة عظيمة ، فاني أود أن أطلب منكم ، سيادة الرئيس ، أن تخصصوا احدى جلسات مؤتمر نزع السلاح لاستعراض التقرير •

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم ورقة عمل ، CD/484 بشأن الأحكام العامة التي تعتبرها اساسية من وجهة نظرنا ، وذلك للنظر فيها في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية •

وتتناول هذه الأحكام المسؤوليات المزدوجة ازاء الاتفاقية ومسألة التحفظ والاستثناء ، وقواعد البروتوكول النازمة للمدة التي ستحدد لازالة المخزونات والمرافق • وثمة حكم آخر يتناول مسألة التعاون الدولي في ميدان الوقاية ، واتفاق الدول الأعضاء على اعتبار استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة من جرائم الحرب •

ونحن نأمل أن تتوصل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الى نتائج بناءة ومنتظر من جميع الوفود أن تولي مقترحنا كل الاعتبار •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل إيران على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

أيها المندوبون الكرام ، الساعة الآن الواحدة وعشر دقائق بعد الظهر وما زال أماننا متحدثان على قائمة المتحدثين • وإذا كنتم موافقين على ذلك ، فإننا ننوي الانتهاء في حوالي الساعة الواحدة والنصف بخية عدم الدعوة الى جلسة أخرى بعد ظهر اليوم • وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فسأعطي الكلمة الآن الى السفير فيداس • ليس هناك من اعتراض • أعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا الكريم ، السفير فيداس •

السيد فيداس (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، سأتناول اليوم البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، ولكنني قبل ذلك أود أن أنضم اليكم في الترحيب الحار بالسيدة انغا ثورسون ، الرئيسة السابقة للوفد السويدي الى مؤتمر نزع السلاح ، والتي كان للوفد اليوغوسلافي معها فيما مضى تعاون مثير جدا •

ان هذه المسألة تستحق منا الاهتمام نظرا لأنه منذ اطلاق أول تابع من صنع الانسان الى الفضاء الخارجي مؤذنا بـ "عصر الفضاء" ، وفي ضوء التطورات السريعة لتكنولوجيا الفضاء منذ أخذت الأخطار الملازمة لسباق التسلح المحتمل في الفضاء الخارجي تسبب قلقا متزايدا • وبمرور الوقت ، صاحب زيادة القلق هذه تحول سباق التسلح في الفضاء الخارجي من احتمال الى حقيقة واقعة بما لذلك من مضامين بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين والاستقرار العام في العالم •

ومع أن الفضاء الخارجي ميدان جدير نسبيا من ميادين النشاط البشري ، الا أن نتائج هامة قد تحققت حتى الآن فتحت امكانيات فاقت الاحلام لاستخدامه في الأغراض السلمية ، وعلى سبيل المثال ، فمن بين مجالات التطبيق العملي والمفيد جدا للانجازات التي تم التوصل اليها في استخدام التكنولوجيا الفضائية في الأغراض السلمية ، المواصلات السلكية واللاسلكية ، والملاحة ، والتنبؤات الجوية ، ومسح موارد الأرض ، ولسوء الطالع ، فان هناك ، كذلك ، كثيرا من الانجازات بعضها مازال في مرحلة التطوير ، يمكن ، الى جانب استخدامها في الأغراض السلمية ، أن تكون لها آثار مزعجة ، بقدر ما توجد أيضا انجازات صممت للاستخدام في أغراض الهجوم العسكري دون غيرها •

وقد أصبح استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الشغل الشاغل للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي أنشأت في عام ١٩٥٩ اللجنة المختصة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، باعتبارها هيئة من هيئاتها الدائمة • وعلى مر السنين • ونتيجة لعملها ولما جرى في محافل التفاوض الأخرى ، أبرم عدد من الصكوك المتعلقة بالجوانب العسكرية والسلمية لاستخدام الفضاء الخارجي ، منها معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحسب سطح الماء لعام ١٩٦٣ التي حظرت ، ضمن ما حظرت اجراء تجارب الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي • وشهد عام ١٩٦٧ نجاحا في اعداد المبادئ المنظمة لأنشطة الدول فني ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، وهي المبادئ التي تضمنتها المعاهدة التي تحمل هذا الاسم • ثم ان اتفاق انقاذ الملاحين الفضائيين واعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (١٩٦٨) ، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (١٩٧٢) ، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (١٩٧٦) ، كلها أيضا اتفاقات تنظم بعض المسائل الهامة المتصلة بالأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي ، وكان آخر هذه الاتفاقات ذلك الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة

في عام ١٩٧٩ ، وفتح باب التوقيع عليه وتصديقه وهو الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى ، الذي يشرح بتفصيل أكثر من ذلك الوارد في معاهدة ١٩٦٧ ، التزام الدول بضمان أن يقتصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى الداخلة في نطاق المجموعة الشمسية ، غير الأرض ، على الأغراض السلمية دون غيرها •

وحتى الآن نظمت الأمم المتحدة تحت رعايتها مؤتمرين بشأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، أما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذي عقد في فيينا في عام ١٩٨٢ ، فقد غنى أساسا بالنظر في التطورات المقبلة — ومن بينها أمور مثل أنظمة النقل الفضائي والصناعة التحويلية في الفضاء ومحطات التوليد الشمسية في الفضاء والفوائد المتوقعة أن تعود منها على التعاون الدولي ، والأخطار التي يمكن أن تنجم عن هذه الأنشطة • بيد أن الجوانب العسكرية لهذه المسألة قد حظيت أيضا باهتمام كبير ، ومع أن مسألة اختصاصات ذلك المؤتمر فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي لم تحظ بموافقة جميع المشتركين فإن المؤتمر ، رغم هذا ، درس وأقر في تقريره ثلاث فقرات اعترف ، على نحو عام ، بالمخاطر الهائلة التي يشكلها التوسع في سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وحث " جميع الأمم ، ولا سيما من تملك منها قدرات فضائية رئيسية " على الاسهام بفعالية في منع وقوع هذا الاحتمال • كذلك دعا جميع الدول الى الالتزام بمعاهدة الفضاء الخارجي ومراعاة نصها وروحها مراعاة تامة ، وأوصى بقوة بأن تولي الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة — الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح بصفة خاصة — اهتماما ملائما وأن تحظى أولوية عالية للقلق الشديد المعبر عنه ازاء هذه المسألة •

واللجنة الفرعية القانونية المنبثقة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اذ تواصل انشطتها ، تعقد الآن دورتها الثالثة والعشرين هنا في جنيف ، للنظر في ثلاثة بنود بالغة الأهمية هي :

- صياغة مشروع مبادئ يتعلق بالآثار القانونية لاستشعار الأرض عن بعد من الفضاء وهذا أمر يتعلق بالكشف عن موارد الأرض وتحليلها بوساطة أجهزة استشعار محمولة في طائرات ومركبات فضائية
- تعريف و/أو تحديد الفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض
- النظر في امكانية تكملة قواعد القانون الدولي المتعلقة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، أي ، باجراءات الاخطار في حالة تعطل مركبة فضائية تحمل على متنها مصدرا للطاقة النووية •

وما أشرت الى جميع هذه الأنشطة المتصلة بالأمم المتحدة والى مجموعة الاتفاقات الدولية القائمة ، الا لكي أوضح أنه بالامكان ايجاد حلول حتى للمشاكل المعقدة جدا الخاصة بالعلاقات في الفضاء الخارجي ، وما كان يدور بذهنى على وجه التحديد فهو أن استرعى الانتباه الى الحاج المشكلة ، والى الثغرة الموجودة في حل المشاكل المتصلة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والى خطورة تحويل الفضاء الخارجي الى ساحة للنزاع المسلح •

وتشير التقديرات الى أن ٧٥ في المائة من جميع الأنشطة الفضائية لها اتصال بالناحية العسكرية • ولا يكاد يمر يوم دون أن تكشف الصحافة شيئا جديدا في مجال اختبار أسلحة للاستخدام في الفضاء الخارجي ، أو يتعلق بالخطط العاجلة لتطويرها • وإذا كانت المعلومات التي تنشرها

الصحافة لا يمكن اعتبارها دائما موثوقة ، ولا سيما حين يتعلق الأمر ببحوث أو برامج عسكرية ، الا أننا باعتبارنا محفل تفاوض ليس أمامه سبيل للوصول الى هذه المعلومات من مصادر أخرى ، ينبغي أن نشعر بالامتنان للصحافة التي تزودنا من آن لآخر بمعلومات قد تعطينا خلفية كافية تكون بمثابة انذار ، وبذلك يتأكد المثل القديم : لا دخان بلا نار •

ان دراسة المشاكل المتعلقة بالتوسع في سباق التسلح في الفضاء الخارجي أمر يدخل في اختصاص مؤتمر نزع السلاح • غير أنه ، لسوء الحظ ، لم يفلح حتى الآن في أن يتخذ حتى الخطوة الأولى في طريق حل هذه المشاكل ، ألا وهي انشاء هيئة عاملة " بغرض الاضطلاع بمفاوضات لا برام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء لمنع سباق التسلح ، بجميع جوانبه ، في الفضاء الخارجي " كما دعا الى ذلك قرار الجمعية العامة ٢٨/٧٠ • ولقد ضيع المؤتمر جزءا كبيرا من طاقته في التنسيق بين الآراء المتعلقة بولاية الهيئة العاملة الفرعية ، منطلقا من وجهات نظر متباينة عن نطاق ولايسة هذه الهيئة الفرعية ، مع أن أعضاء كثيرين في اللجنة بذلوا جهودا جبارة في الجمعية العامة وهنا في المؤتمر في محاولة للبحث عن حل لهذه المشكلة •

وفي جلسة ٢٢ آذار/مارس ، اتبحت لنا فرصة الاستماع الى بيانين هاميين عن الفضاء الخارجي عرض في احدهما ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقر ، السفير ف • اسراييليان وجهات نظر حكومته في هذه المشكلة مقدما ، في الوقت نفسه ، نص مشروع معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض • وفي رأينا أن هذا النص يستحق الاهتمام لأنه في جملة أمور ، يقترح الطرق الكفيلة بحل مسألة استخدام القوة في الفضاء الخارجي بالاضافة الى الخطر الذي يشمل الشبكات المضادة للتوابع • أما الذي لا ينبغي اغفاله عند تقييم المقترح الذي قدمه السفير اسراييليان ، فهو رغبة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في التفاوض بشأن مشروع النص والاستعداد الذي أبدى للدخول في مفاوضات منفصلة بشأن الشبكات المضادة للتوابع ولاستئناف مفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الميدان • ونحن نعتبر هذه المبادرة لحسن النية بعقد مفاوضات بشأن الفضاء الخارجي بادرة هامة جدا في هذا الوقت الذي أوصدت فيه قنوات أخرى للمفاوضات بشأن بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بخفض الأسلحة ونزع السلاح •

أما البيان الذي ادلى به سفير السويد الموقر ، السيد ر • أكبوس ، فانه يقدم بطريقة لا تكاد تشوبها شائبة • تحليلا وجيها جدا لشبكات الفضاء الموجودة التي تستخدم لأغراض عسكرية كما أنه يسترعي الانتباه الى الحلول التي تتضمنها الاتفاقات القائمة بشأن الفضاء الخارجي ، ويقدم قائمة اقتراحات بما يمكن عمله لتعديلها وجعلها اتفاقات شاملة • وهذا في رأينا ، هو الأسلوب الذي ينبغي لنا اتباعه في علنا ، بدلا من هدر الوقت في مشاكل مصطنعة تتعلق بولاية الهيئة العاملة •

والى جانب ما ذكر ، فتمة عدة وثائق أخرى مفيدة قدمت أيضا في لجنة نزع السلاح في الماضي أود أن أشير ، من بينها ، الى الوثيقة CD/320 ، المقدمة من الوفد الكندي ، وعنوانها " تحديد الأسلحة والفضاء الخارجي " والوثيقة CD/375 المقدمة من الوفد الفرنسي ، وعنوانها " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ومما يجدر التذكير به أيضا في هذا الصدد ، ذلك المقترح الفرنسي المقدم قبلا بانشاء وكالة دولية لرصد التوابع ، وتقرير الأمين العام المعنون " دراسة عن مخزى انشاء وكالة دولية لرصد التوابع " • كما أن سفراء تشيكوسلوفاكيا وايطاليا والأرجنتين الكرام قد عرضوا في الكلمات التي القوها أمام المؤتمر بتاريخ ٢٧ آذار/مارس بعض الاقتراحات الأخرى المفيدة • وكذلك فعل سفير سرى لانكا الكريم في الكلمة التي القاها اليوم •

وتمثل هذه المقترحات جميعا ، وغيرها مما لم يرد ذكره ، أساسا متينا لبدء مفاوضات تتناول نطاقا كبيرا من القضايا • ونحن نرى أنه ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات الضرورية في هذا الاتجاه • ورغبة منا في عدم وضع أولويات ، نرى أن ثمة حاجة لتحديد المجالات والأنشطة التي لم تشملها حتى الآن الصكوك القانونية الدولية القائمة ، وذلك تمشيا مع الخطوط التي رسمها سفير السويد الموقر • كذلك هناك حاجة لوضع برنامج عمل ، على أساس المقترحات الموجودة ، في نطاق اختصاص مؤتمر نزع السلاح ، وأقصد الهيئة العاملة الفرعية التي ينبغي انشاؤها في أقرب وقت ممكن وينبغي أن يكون برنامج عمل الهيئة العاملة الفرعية للفضاء الخارجي هو ولاية تلك الهيئة العاملة: ولا نستطيع ، بخير هذه الطريقة ، أن نفسي على نحو ملموس بولاية التفاوض المعهود بها لهذا المؤتمر ، بيد أن من المناسب هنا التذكير بأن المؤتمر قد أكمل الشهر الثاني من عمله هذا العام وأن لجنة واحدة فقط من بين اللجان المخصصة التي أنشئت تمارس عملها بجدية - وهي اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • فهل بوسع أحد أن يقنع رجل الشارع الذي لا تتقصد الحكمة بأن مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع التفاوض لسبب وحيد هو أن الوفود لا تتمكن من الاتفاق على ولايات مختلف الهيئات العاملة ؟ نحن نشك في ذلك •

السيد الرئيس ، قبل أن أختتم بياني ، أود أن أعبر لكم عن التقدير الصادق الذي يكنه وفد بلادي لتوجيهكم البارع لعمل مؤتمرنا خلال هذا الشهر • لقد أسهمت براعتكم الدبلوماسية وخبرتمكم اسهاما عظيما في التوصل الى حل ناجح لعدد من المشاكل التنظيمية التي تواجه مؤتمرنا أشكركم ، سيادة الرئيس •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • بهذا تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم • هل يرغب أى وفد آخر بالتكلم ؟ اعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الكريمة •

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا ، سيدى الرئيس ، أود فقط أن ارد بايجاز على البيان الذى ادلى به السفير اسرائيليان هذا الصباح • أولا ، أود أن الاحظ ان السفير السوفياتي ومحررى مجلة "نيوزويك" ، هم ، على ما يبدو ، على علم اكثر من وفد بلادي بمضمون المشروع المقترح لمعاهدة الاسلحة الكيميائية • وأود ايضا أن ألاحظ أن الصحف والمجلات لا تحدد سياسة حكومتي ، وان أى محاولة من جانب المحررين والكتاب في هذه الصحف والمجلات لتفسير السياسة ، بعد ان يكون قد تم وضعها ليست الا ظاهرة لحريتهم بأن يقوموا بهذا العمل • واني ارفض التعدييات على كبار المسؤولين في حكومتي وآسف لها • وألاحظ ان هذا التعدى هو الاخير في سلسلة من التعدييات الشخصية على السيد بيرل من جانب السلطات السوفياتية ، وهو يتبع عن كثب تعديين آخرين ظهرا في صحيفة "ازفستيا" يوم أمس على ما اعتقد كما أرفض الادعاء بان وفد بلادي قد جمعد عن قصد عمل اللجنة المخصصة المعنية بالاسلحة الكيميائية والتي انشئت مؤخرا • ان هذا الادعاء يقلب الامور رأسا على عقب • وفي هذا السياق ، لن أعلق على الطبيعة البدائية لتصرف بعض الوفود الاخرى في تلك اللجنة الخاصة • ان ذلك لن يكون ذا فائدة •

سيدى الرئيس ، اني اعتقد ان هذا النوع من البيانات التي استمعنا اليها هذا الصباح من جانب السفير اسرائيليان لا يفيد أو يساعد بشئ في عملنا ، فالمطلوب في علنا هو الارادة في معالجة القضايا الصعبة الجوهرية ، وتضييق فجوة الخلافات • واني أؤكد لهذا المؤتمر ان وفد بلادي

يريد ، ويحاول بصورة نشطة على ما اعتقد ، الاشتراك في هذا العمل ، وفيما يتعلق ببيان السفير اسرائيليان ، اود ان آخذ صفحة من كتاب لزميل سوفياتي سابق لي ، عندما كان يقول في مثل هذه الحالات : " سأدرس بيانكم وأوليه ما يستحق من اهتمام " • وسأفعل ذلك بالنسبة للبيان السوفياتي لهذا الصباح •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : شكرا • ليست هناك وفود أخرى ترغب في الكلام • لقد وزعت الامانة اليوم وثيقة غير رسمية تتضمن برنامج جلسات واجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية للاسبوع المقبل • وكالعادة ، فان البرنامج ذو طابع مؤقت ويمكن تغييره عند الاقتضاء ، واذا لم يكن هناك من اعتراض ، فاني اعتبر ان المؤتمر يعتمد هذا البرنامج •

تقرر ذلك •

وفي هذه الجلسة العامة الاخيرة في شهر آذار/مارس ، وهو الشهر الذي تشرف فيه الوفد الروماني بالاضطلاع بمهام الرئاسة ، اود ، قبل كل شيء ، توجيه اصدق عبارات الشكر الى الممثلين الكرام المجتمعين لاجال مؤتمر نزع السلاح على روحهم المنفتحة وعلى التعاون الصادق الذي عبروا عنه والذي سهل سلوك منهج بناء لمعالجة القضايا المرتبطة بمؤتمرنا ، مما مكن الرئيس ، بفضل دعمهم من القيام بالمهمة التي كانت مهمته خلال هذا الشهر •

وأود أن اغتنم هذه المناسبة لأشكر جميع الوفود التي ابرزت العلاقات الممتازة من التعاون والصداقة بين بلدانها ورومانيا • والتي عبرت عن تقديرها تجاه سياسة السلم والتعاون الدولي التي ينتهجها بلدي •

وعندما اضطلع برئاسة مؤتمر نزع السلاح ، كان الوفد الروماني تحدوه رغبة صادقة في وضع قدراته في خدمة المؤتمر ، بغية تأمين حوار ومفاوضات تمكننا من التقدم في اعمالنا ، وكذلك من الانتقال ، في اسرع وقت ممكن الى مفاوضات جوهرية حول المشكلات المدرجة على جدول الاعمال •

ان دورة المؤتمر لهذا العام ترتدي أهمية استثنائية في الظروف الحاضرة ، ان اعادة الثقة المتبادلة وتطويرها ، وكذلك تدعيم أمن كل أمة ، اصبحت من الواجبات الاساسية لضمان السلم ، والانفراج ، والتعاون في العالم •

وكما سبق أن تشرفت واغنت في هذه القاعة ، فان بلدي يحلق أهمية خاصة على اعمال مؤتمر نزع السلاح • وفي رأينا ، لا يمكن تحقيق امن فعلي الا باعتماد تدابير فعالة لنزع السلاح وتطويرها بصورة مستمرة ، بدءا بازالة خطر تصعيد جديد للأسلحة النووية ، القارة الأوروبية ، ومنع حرب نووية وخيمة للانسانية •

وبغية بلوغ هذا الهدف ، ينبغي علينا الانطلاق في جهود جديدة وجدية ، وتركيز الهياكل التنظيمية المناسبة لسير المفاوضات المتعلقة بالمسائل المنوطة بمؤتمرنا ، وفي نهاية شهر آذار/مارس يمكن التأكيد أن بعض التقدم قد احرز في العديد من الميادين ، وان العديد من المواقف قد تبلورت ، مما يمكننا من متابعة البحث عن حلول تسوية ، بغية الانطلاق ، في اقرب وقت ممكن ، في بدء المفاوضات حول اساس المشاكل ، وفي هيئات متعددة •

واني متأكد من أن انشاء وتشغيل الهيئات الفرعية المعنية بجميع بنود جدول الاعمال ، وأولا بمنع حرب نووية ، يجب ألا يتأخر •

وفيما يخصني ، فاني قد اعتبرت ان من واجبي ان استخدم كل يوم من هذا الشهر لتسريع الاتصالات بغية تحسين العلاقات بين الدول عن طريق مشاورات رسمية وغير رسمية على حد سواء تسهل ، على ما اعتقد وآمل ، اتخاذ قرارات محسوسة داخل المؤتمر •

اما فيما يتعلق بالمفاوضات ذاتها داخل مؤتمر نزع السلاح ، فأقل ما يمكن قوله هو أنه لا يمكن أن نعتبر انفسنا راضين عن نمطها وعن نتائجها بالنسبة لجدول الاعمال وللمهام التي اناطها المجتمع الدولي بهيئتنا •

ايها المندوبون الكرام ، ليس في نيتنا ان نقيم ، في هذا البيان المقتضب ، أنشطة المؤتمر خلال شهر آذار/مارس • ان مثل هذه العملية قد يكتفها الخور والنقص في آن معا ، ان العمل المنفذ خلال هذه الفترة ليس الا استمرارا للعمل المنفذ في الشهر السابق ومقدمة للعمل الذي سينفذ في الاشهر المقبلة •

وفي هذا السياق ، أود أن اشكر مرة أخرى السفير ستانيسلاس توربانسكي من بولندا على النشاط الممتاز وعلى النتائج المحرزة خلال شهر شباط/فبراير •

ان المبدأ الذي وجه وفد بلادي في تنفيذ مهمته في الرئاسة هو المبدأ الذي مازال اساسا للطب ، والمعروف باسم قسم هيبوقراطي: "المهم هو عدم الحاق الاذى" (primum non nocere). ان رغبتنا الوحيدة كانت في تسهيل المفاوضات مستخدمين لهذه الغاية جميع وسائل العمل المتاحة لمؤتمرنا ، بغية الانتقال ، في اسرع وقت ممكن ، الى مفاوضات تتناول جوهر الموضوع ، والتي تبرز الحاجة اليها بدرجة قصوى في الوضع الدولي الحالي •

واذ نكرر شكرنا الحار للوفود الي المؤتمر وللاأمين العام السيد رخي جايبال ، ولاعضاء الامانة ، وللمترجمين الفوريين ، على تفهمهم ودعهم ، فان الوفد الروماني يتعهد تعهدا راسخا ان يعمل في المستقبل بالنشاط ذاته وروح المسؤولية ذاتها ، بغية التوصل الى مفاوضات حقيقية تؤدي بنا الى حلول مقبولة من الجميع ، وفي نهاية المطاف الى تدابير موضوعية لنزع السلاح •

وأني متأكد من انكم ستقدمون التأييد ذاته الى خلفي الكريم في الرئاسة لشهر نيسان/ابريل السيد السفير جاينطا كانابالا من سرى لانكا • وقد تعاونت وآياه تعاوننا وثيقا خلال هذا الشهر ، وقد استفدت كثيرا من خبرته ، وفكره الثاقب في تفهم المشاكل التي نواجهها ، ومن موقفه الصادق تجاهي •

وأود أن أؤكد للرئيس المقبل أنني سأقدم له ما استطيت من مساعدة ودعم من جانب الوفد الروماني لدى اضطراره بمسؤوليته الهامة •

واليوم ، حيث تنتهي ولايتي في رئاسة المؤتمر لشهر آذار/مارس ، أود أن اعرب عن أمني بأن يكون شهر نيسان/ابريل شهرا جيدا بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح • وان كنا قد فقدنا طعم التنبؤات فينبغي لنا الا نفقد واجب الأمل •

شكرا لكن ولكم جميعا •

تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣ نيسان / ابريل في

الساعة ١٠/٣٠

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥